

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٥٨

الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون (فيجي)

السورية مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر والتي أفهم أنها قد أرسلت إلى مجموعة من الدول الأعضاء على نطاق واسع.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا ليعرض مشروع القرار

A/71/L.39.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ عرض مشروع القرار A/71/L.39 أود أن أدلي بثلاثة تنقيحات فنية على النص. وهي تنقيحات أدخلت على الفقرتين السابعة والخامسة عشرة من الديباجة. وهناك تنقيح واحد في الفقرة الخامسة من الديباجة وتنقيحان في الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة. في الفقرة الخامسة من الديباجة ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" بكلمة "داعش". وفي الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" بكلمة "داعش". وتصوب هذه التغييرات خطأً فنياً حدث أثناء عملية التحرير. وبذلك يصبح النص متسقاً مع ما اتفقت عليه الدول الأعضاء. وأود أن أنتقل الآن إلى بياني.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣١ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروع قرار (A/71/L.39)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنني عقدت جلسة غير رسمية للجمعية العامة بكامل هيئتها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر للاستماع إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى سورية بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأود أيضاً أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر التي عُممت على جميع الممثلين الدائمين والمراقبين الدائمين، التي أحلت فيها طلباً موجهاً إلي من مجموعة من الدول الأعضاء لعقد جلسة عامة رسمية في إطار البند ٣١ بالإشارة إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية. وأود أن أشير أيضاً إلى رسالة نقلها إلي الممثل الدائم للجمهورية العربية

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1642615 (A)



الأولوية لحياة الشعب السوري، وهم أولوية بالنسبة لنا. ولن يلزم العالم الصمت في حين تستمر معاناتهم دون أن تُقدّم إليهم أية مساعدة. وهو تذكير لنا أيضا بأنه يجب علينا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نكون على أهبة الاستعداد للنهوض بشكل جماعي والدعوة إلى وضع حد للعنف والمأساة الإنسانية التي صارت سمة للجمهورية العربية السورية. وإن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم وسيلة تمكننا من فعل ذلك تماما.

(تكلم بالفرنسية)

وتدعو كندا ومقدمو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء إلى توجيه النداء التالي بصوت عال وواضح: "إن لسكان حلب وغيرها من المدن المحاصرة في سوريا الحق في الحياة، ولهم الحق في الحصول على المعونة الإنسانية".

فكفانا أعدارا وعلينا أن نعمل الآن. فليس مشروع القرار مجرد كلمات مدونة على الصفحات، بل يعني أن تتحد صفوف العالم في القول بوضوح وبصوت واحد أن حياة البشر تهمنا، وأن حياة السوريين تهمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قبل أن أدلي ببياني الافتتاحي باسم بلادي في معرض الرد على التحرك الكندي، ورغم رفض وفد بلادي لمشروع القرار الكندي المعروض أمامنا A/71/L.39 رفضا إجرائيا وموضوعيا، فإنني أطلب منكم، السيد الرئيس، قبل الاستمرار في إجراءات هذه الجلسة، الحصول على رأي المستشار القانوني في الأمانة العامة حول ما ورد في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة في مشروع القرار من إشارة إلى بلادي الجمهورية العربية السورية تحت مصطلح، وأقتبس "النظام السوري" لا سيما وأن ذلك يشكل

إن الحالة في المناطق المحاصرة في سوريا مروعة كما نعلم جميعا. وفيما يتعلق بحلب، أبلغ موظفو الأمم المتحدة أنه إن لم نعمل شيئا فسرعان ما تصبح تلك المناطق مقبرة واحدة هائلة. فقد أستنفدت الإمدادات الغذائية، وأصبحت الأسر تقتات على العشب وبقايا القمامة الضئيلة المتبقية كي تتمكن من البقاء على قيد الحياة. وليس للمرضى والجرحى مستشفيات يذهبون إليها ولا يمكنهم تلقي العلاج الطبي الأساسي. وإذا نستعد للتصويت اليوم - وبغض النظر عن الآراء السياسية بشأن النزاع - أدعو الحاضرين أن يضعوا أنفسهم في مكان الشعب السوري. فما الذي يتوقعه السكان المتبقون في شرق حلب البالغ عددهم ٢٥٠.٠٠٠ شخص من العالم؟ وما الذي يتوقعه العالم اليوم من الأمم المتحدة؟ ومن المؤكد أن اللامبالاة والاستخفاف والصمت والتسييس والجمود والتعاس ليست جزءا من تلك التوقعات.

فقد أصبحت هذه الأزمة عارا في عصرنا، ومع ذلك فإن بوسعنا تماما وضع حد لها. ولكي نعمل ذلك، يجب علينا إبداء اهتمام جدي بحياة الناس. ويجب علينا ليس احترام الحقوق فحسب، بل احترام الكرامة الإنسانية الأساسية. ويجب علينا، كحد أدنى، تقديم الإغاثة الإنسانية والطبية الأساسية كي يتسنى للأشخاص المعنيين البقاء على قيد الحياة. ويجب أن نتحد صفوفنا معا ونقول بصوت واحد قوي "كفى كفى" فالمدنيون ليسوا أهدافا والمستشفيات ليست أهدافا عسكرية وإن لسكان حلب الحق في الحياة، وإن الإغاثة الإنسانية التي تُقدّم الآن هي التي تبقوهم على قيد الحياة.

وكما قال المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا فقد غلب المنطق العسكري على الشواغل الإنسانية، وهو محق ويجب وقف ذلك. وليس مشروع القرار هذا وما يتمتع به من تأييد جماعي من قبل الأعضاء حلا للنزاع إنما هو خطوة وبيان هام. فهو تذكير قبل كل شيء بأنه ينبغي لنا أن نعطي

أو قرار يتضمن سؤالاً واضح الصياغة موجهاً إلى المستشار القانوني.

وأود أن أذكر الوفود بأنه عملاً بالقاعدة ٧٨ من النظام الداخلي يتعين تقديم المقترحات خطياً حسب الأصول وألا تناقش أو يبت فيها إلا بعد تعميمها على جميع الوفود في اليوم السابق للجلسة. ولذلك أود أن أطلب من الوفد الذي يطلب الفتوى القانونية أن يقدم طلباً خطياً حتى يمكن تعميمه على الوفود للنظر فيه.

وذلك هو الرد الذي تلقيته من مكتب الشؤون القانونية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): احتراماً لمقام الرئاسة، فإنني لن أظن في الرأي الذي استمعنا إليه للتو. ولكن الجميع يعرفون حق المعرفة أن سوريا دولة مؤسسة لهذه المنظمة الدولية، وأن التلاعب باسمها لن ينجح، وأن كل هذه السقطات القانونية التي تظهر من حين لآخر إنما ترتد على مصداقية من يقوم بها.

بداية، لفت انتباهي أن مشروع القرار A/71/L.39 المطروح أمامكم قد نص في فقرته الثانية من الديباجة على ما يلي وأقتبس: "وإذ تؤكد من جديد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدها وسلامتها الإقليمية". وهي جملة وردت في كافة القرارات التي تم اعتمادها حول ما يجري في بلادنا سوريا. غير أن ممارسات الوفد الدائم لكندا والوفود التي انضمت لمبادراته قد أثبتت الفجوة الهائلة بين النظرية والتطبيق لنص هذه الفقرة، من حيث أن هذه الوفود قد انتهكت سيادة الجمهورية العربية السورية عندما عملت على الدعوة لهذه الجلسة وقدمت مشروع القرار دون التشاور مع وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، وهو المعني الأول والأخير بالتعامل مع كافة أوجه تداعيات الحرب الإرهابية المفروضة على بلادنا في هذه المنظمة الدولية.

كما تعرفون جميعاً، مخالفة قانونية واضحة لنص المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ويخلق انتهاكاً خطيراً يهدد مصداقية المنظمة الدولية وحيادها. وأرجو أن يتم تسجيل رأي المستشار القانوني حرفياً في محضر هذه الجلسة.

بالرغم من كل الخبرات التي تراكمت لدى مقدمي مشروع القرار، فإنهم عجزوا عن الوقوف على خطأ كبير يفصح نواياهم السيئة تجاه بلادنا. فمن ناحية يقدمون مشروع قرار عنوانه "الحالة في الجمهورية العربية السورية" ثم يدسون كلبصيص الليل عبارة "النظام السوري" في متن الفقرة السابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار. وعلى الأقل عليهم أن يحترموا ذكاء الحاضرين ويقرروا أيًا من هاتين العبارتين يريدون استخدامها. هذا الخلط لا يليق بأعمال الجمعية العامة في ظل رئاستكم، أيها السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في ضوء البيان الذي استمعنا إليه للتو، أفهم أن الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية قد طلب رأياً قانونياً من المستشار القانوني بشأن استخدام مصطلح "النظام السوري" في مشروع القرار A/71/L.39.

لقد تشاورت مع مكتب الشؤون القانونية الذي أوضح أن المسائل المثارة في الجمعية العامة بشأن المصطلحات التي ينبغي استخدامها في قرارات الجمعية العامة ليست من ضمن المسائل التي تقع رسمياً ضمن اختصاص مكتب الشؤون القانونية، ما لم يكن هناك طلب رسمي لتقديم فتوى قانونية بشأن مسألة كهذه من قبل الجمعية.

وأود أن أذكر الوفود بأن الفتوى القانونية للمستشار القانوني لا يجوز طلبها إلا من جانب الجمعية العامة نفسها. ولن يقدم المستشار القانوني فتوى بناء على طلب وفد أو مجموعة من الوفود. ولكن يمكن للوفود أن تطلب فتوى قانونية وفقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي في صيغة مشروع قرار

تنظم عملنا في هذه المنظمة الدولية، ولذلك لن أستخدم عبارة "النظام الكندي" وإنما سأقول حكومة الوفد الكندي - أجد نفسي مضطرا لتذكير الدول الأعضاء بأن حكومة الوفد الكندي التي تدعي حرصها على مصلحة الشعب السوري، قد شاركت ومنذ اليوم الأول في ما يسمى "التحالف الدولي ضد داعش في سوريا"، هذا التحالف الخارج عن الشرعية الدولية والذي ينتهك بشكل يومي السيادة السورية ويدمر بشكل ممنهج البنى التحتية السورية من جسور ومحطات كهرباء ومياه وصوامع للحبوب، وهي كلها بنى تحتية بناها الشعب السوري بجهد وماله وطاقت أبنائه على مدى عقود طويلة، حتى جاءت الطائرات الكندية والأمريكية والفرنسية والبريطانية والدايماركية فسوّتها بالأرض بدلا من استهداف قواعد وخطوط إمداد وقيادات داعش في سوريا والعراق. ولم تكتف بذلك، بل استهدفت عن عمد مدارس ومشاف وقرى آمنة فقتلت الآلاف من المدنيين، كما قصفت، باعترافها هي، دول هذا التحالف وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، اعترفت بقصف مواقع للجيش السوري كانت تشكل حاجزا لمنع تمدد إرهابيي داعش من العراق باتجاه دير الزور في سوريا. وطبعا كان القصد من هذا القصف هو منع الجيشين العراقي والسوري من إحكام الخناق على الإرهابيين في منطقة الحدود المشتركة العراقية السورية. هؤلاء يقدمون مشروع قرار حول المساعدات الإنسانية للشعب السوري في حلب.

إن ممارسات هذا التحالف تثبت أن اسمه الحقيقي ليس "التحالف الدولي ضد داعش" وإنما "التحالف الدولي ضد الشعب السوري". ويبدو بحكم التجربة - والأمثلة على ذلك عديدة في ذاكرتنا - أن أي تحالف دولي تنشئه الولايات المتحدة إنما يقود حتما إلى الخراب والدمار، وإلى خلق كيانات إرهابية كـ "داعش"، الأمر الذي أقرّ به الرئيس الأمريكي أوباما بنفسه مؤخرا.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المخالفة الجسيمة التي ارتكبتها الوفد الدائم لكندا وشركاؤه للميثاق، لا سيما للفقرة الأولى من المادة ١٢ من الميثاق والتي تنص على ما يلي:

"عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن".

وفي الحالة السورية، فإن مجلس الأمن ما زال مضطلعا بمسؤولياته كما تعرفون مما يجعل التحرك الكندي مخالفا لأحكام الميثاق.

وأجد نفسي مضطرا هنا لتذكير الدول الأعضاء بأن الوفد الكندي الذي يدعي حرصه على مصلحة الشعب السوري، قد صوّت كعادته منذ أيام وفي هذه القاعة بالذات، ضد القرار ٢٤/٧١ المعنون "الجولان السوري" والذي يعتبر أن احتلال إسرائيل للجولان باطل ولاغ. كما صوت الوفد الكندي أيضا ضد القرار، المعنون "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل" (القرار ٩٧/٧١)، والذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل غير شرعية وتشكل عقبة في وجه السلام والنمو الاقتصادي. إذن، كيف يستوى الادعاء بالحرص على مصلحة الشعب السوري مع تصويته هو ضد مشاريع قرارات تدافع عن حق الشعب السوري في استعادة أراضيه المحتلة في الجولان السوري، وعن مصلحة الشعب السوري الذي يعيش تحت الاحتلال في الجولان السوري المحتل؟ أليس هذا فاضحا بما فيه الكفاية لكي يكشف النوايا السيئة لمقدمي مشروع القرار، وفي مقدمتهم الوفد الكندي؟

أجد نفسي مضطرا أيضا للسادة، لتذكير الدول الأعضاء أن حكومة الوفد الكندي - لاحظوا أنني لم أقل "النظام الكندي" لأنني أحترم الميثاق وأحترم القواعد الإجرائية التي

المدنيين وتخضعهم لظروف معيشية مروعة تعود لعصور الجاهلية الوهاية. كما تنهب المساعدات الإنسانية وتبيعها للمحتاجين بأسعار خيالية، وتجبر الأطفال والشباب على حمل السلاح والقتال في صفوفها، وتسي النساء وتجبرهن على الزواج من مرتزقة إرهابيين أجنب استقدمتهم أجهزة استخبارات إقليمية وعربية ودولية إلى سوريا من أكثر من ١٠٠ دولة، من بينها كندا نفسها. وكان حرياً بالوفد الكندي وشركائه أن يعترفوا بالإلحاز الذي حققه الجيش السوري وحلفاؤه في تحرير أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مواطن سوري في مدينة حلب من بين قبضة ورحمة إرهابي جبهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى المتحالفة معها، وفي تأمين المأوى والغذاء والدواء لهم، مما وفر لهم الشعور بالأمان والاستقرار بعد معاناة تجاوزت الأربع سنوات. وكان حرياً بالوفد الكندي أيضاً أن يشاهد صور جثث العشرات من المدنيين الأبرياء الذين حاولوا الفرار من مناطق سيطرة الإرهابيين إلى مناطق انتشار الجيش السوري فقتلهم هؤلاء الإرهابيون المعارضون المعتدلون وراثياً، والذين يحمل أغلبهم جنسيات دول يرضى بعض وفودها اليوم مشروع القرار الكندي المعروض على المجلس.

لقد بات النهج الذي تتبعه بعض الدول الأعضاء في التعامل مع تداعيات الأزمة في بلادي، سوريا، ولا سيما بجانبها الإنساني، يشكل خطراً حقيقياً على مركز الأمم المتحدة وموقعها وحيادها ومصداقيتها، وبالنتيجة فاعليتها في التجاوب والتعامل مع الأزمات الدولية. وما المشروع الكندي اليوم إلا انعكاس للعبة تبادل الأدوار وتوزيعها التي تمارسها بعض الوفود داخل هيئات الأمم المتحدة ومجالسها المختلفة من خلال دعوة الاجتماعات المتكررة بلا نهاية وتبني مشاريع قرارات تحت أجنداث مختلفة بهدف حماية الجماعات الإرهابية وتقديم الدعم المعنوي والسياسي والإعلامي لها، وبهدف ممارسة الضغوط على الحكومة السورية وحلفائها

ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكية لا تتعلم من أخطائها، وتصر اليوم على تزويد الجماعات الإرهابية المسلحة بمختلف صنوف الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ المضادة للطائرات. ثم يحدثوننا عن أمن الطائرات المدنية. يزودون الإرهابيين بصواريخ مضادة للطائرات ثم يحدثوننا عن اهتمامهم بسلامة الطيران المدني. ولا ندري ما هو الكيان الإرهابي الجديد الذي ستعترف الإدارة الأمريكية القادمة بمسؤولية من سلفها عن نشوئه.

وأجد نفسي مضطراً أيضاً لتذكير الدول الأعضاء بأن حكومة الوفد الكندي، التي تدعي حرصها على مصلحة الشعب السوري، بالإضافة إلى عدد كبير من مقدمي مشروع القرار، تفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب تطل بالدرجة الأولى المواطن السوري، وكذلك تعيق قدرة الحكومة السورية على الاستجابة لمتطلبات الحياة اليومية للمواطنين السوريين، وبالدرجة الأولى أولئك الذين تضرروا جراء الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي، سوريا.

إن ما تقدمت به شواهد قليلة تدحض مزاعم الوفد الكندي وبعض مقدمي مشروع القرار بخصوص الحرص على مصلحة الشعب السوري الذي لم يفوضهم، أساساً، لا هم ولا غيرهم بالتحدث باسمه عن أوجاعه الإنسانية التي يشاركون هم في إزكائها وتضخيمها يوماً بعد يوم.

لقد كان حرياً بالوفد الكندي وشركائه قبل الدعوة لعقد هذا الاجتماع وتقديم مشروع القرار أن يستمعوا إلى القصص المروعة التي رواها عشرات الآلاف من أهلنا ممن أنقذهم الجيش السوري وحلفاؤه في مدينة حلب خلال الأيام الماضية. هذه القصص عن ممارسات جبهة النصرة والجماعات الإرهابية التابعة لها خلال السنوات الأربع الماضية. قصص تؤكد ما دأبنا على قوله لكم على مدار السنوات الخمس الماضية من أن المجموعات الإرهابية المسلحة تقتل وتعتقل وتعذب

هذه المجموعات، وذلك انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، شأنها في ذلك شأن أي دولة عضو ما زالت تتمسك باستقلالها وسيادتها في هذه المنظمة الدولية.

ختاماً، وبناء على كل ما تقدم، أطلب منكم طرح مشروع القرار الكندي للتصويت.

السيد فالي دي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الثماني والعشرين الأعضاء فيه.

يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وألبانيا، وكذلك أوكرانيا وجورجيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بانعقاد جلسة اليوم بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية. فلا يمكن للجمعية العامة أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة الوضع المأساوي في ذلك البلد. ونحن نطالب بالإهاء الفوري والكامل لجميع الهجمات على المدنيين وكل الأهداف المدنية في حلب والأماكن الأخرى في سوريا، وكذلك إنهاء كل أشكال الحصار في سوريا فوراً.

إن العنف المتصاعد في حلب يسبب معاناة لا توصف وغير مقبولة للآلاف من سكانها. ومنذ بداية الهجوم من قبل النظام وحلفائه، ولا سيما روسيا، فإن كثافة ونطاق القصف الجوي لشرق حلب غير متناسب بشكل واضح.

والاستهداف المتعمد للمستشفيات والطواقم الطبية والمدارس والبنى التحتية المدنية الأساسية، فضلاً عن استخدام الدراميل المتفجرة والقنابل العنقودية والأسلحة الكيميائية، يشكل تصعيداً مأساوياً للتراع، ويتسبب في سقوط ضحايا بين المدنيين على نطاق واسع، بما في ذلك النساء والأطفال، وقد يرقى إلى جرائم حرب. والنظام السوري يتحمل المسؤولية

وتشويه حقائق الإنجازات الكبيرة التي يحققونها في الحرب على الإرهاب والتي باتوا يخوضونها نيابة عن العالم بأسره.

إنني وبطبيعة الحال لا أعول على حيادية الوفد الدائم لكندا، ولا على نزاهة وفود السعودية وتركيا وقطر، التي رعت حكوماتها الإرهاب في سوريا ودعمته بالسلاح والمال والتسهيلات اللوجستية وبالخطاب الديني المتطرف وبالمرتقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتي فتحت حكوماتها الحدود لدخول المال والسلاح والإرهابيين إلى سوريا. ولا أعول على وقاحة وفد إسرائيل التي تحتل الجولان السوري وتدعم الجماعات الإرهابية في منطقة الفصل، ولا على غطرسة وفود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، التي ما زالت تؤمن الغطاء والدعم السياسي والإعلامي والعسكري للجماعات الإرهابية في بلادي، سوريا.

إن خطابي اليوم موجه إلى وفود الدول التي ما زالت تلتزم بمبادئ الميثاق ومقاصده، وتؤمن باستقلالية الأمم المتحدة وحيادها وفعاليتها وقدرتها على العمل بشكل حقيقي من أجل مساعدة الشعب السوري في تلبية احتياجاته الإنسانية، وفي التخلص من خطر الإرهاب، وفي التوصل إلى حل سياسي.

وأؤكد اليوم من على هذا المنبر أن الجمهورية العربية السورية تعلن عن استعدادها لاستئناف الحوار السوري - السوري دون تدخل خارجي ودون شروط مسبقة ودون مشاركة أي إرهابي ترعاه الدول التي ذكرت اسمها للتو.

أيها السيدات والسادة، إن تصويتكم اليوم ضد مشروع القرار الكندي سيعكس رفض بلادكم استغلال بعض حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية الهامة في المتاجرة بالدم السوري وبمعاناة الشعب السوري. وسيعكس دعمكم للحل السياسي للأزمة في سوريا، كما سيعكس دعمكم لحق الحكومة السورية وواجبها الدستوري والقانوني في مكافحة الإرهاب وفي إنقاذ السوريين من ويلات وممارسات

مبادئ توجيهية لتقديم المساعدات. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما النظام السوري، لإتاحة الوصول الكامل دون عوائق وعلى مستوى البلاد إلى جميع المحتاجين للمساعدة وإنهاء كل العراقيل التي تعترض إيصال المساعدة الإنسانية. ونحث النظام السوري على السماح للقوافل الإنسانية باحتياز خطوط التماس، بما في ذلك إلى شرق حلب، لإيصال المساعدات، من دون تأخير. إن أعمالاً مثل محاصرة المناطق المأهولة بالسكان - التي يتحمل النظام القسط الأكبر من المسؤولية عنها - بغية استخدام تجويع المدنيين كأسلوب للحرب، وإجراء عمليات النقل القسري للسكان لأغراض أخرى خلاف ما يسمح به القانون الإنساني الدولي، إنما هي مخالفات واضحة لهذا القانون ويجب أن تتوقف. ولا بد من التخفيف الفوري للمعاناة. والاتحاد الأوروبي يؤكد على أهمية الفريق الدولي لدعم سوريا وفرقة العمل الإنسانية التابعة له من أجل تحقيق نتائج ملموسة والتخفيف من معاناة الشعب السوري.

والاتحاد الأوروبي يؤمن بصورة راسخة بأن ما من حل عسكري للتراغ. ونؤكد مجدداً التزامنا بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها. والاتحاد الأوروبي مشارك نشط في الفريق الدولي لدعم سوريا وأفرقة العمل التابعة له، ويؤيد تماماً المبعوث الخاص دي مستورا في جهوده لتهيئة الظروف التي يمكن أن تتيح استئناف المحادثات بين الأطراف السورية. ونحيط علماً باقتراحه بشأن شرق حلب. ونقدر الجهود التي بذلت لإعادة إرساء وقف كامل للعمليات القتالية، ونأسف لعدم نجاحها حتى الآن، ونشجع على بذل مزيد من المحاولات لتحقيق ذلك. كما أننا نأسف لاستخدام حق النقض مرتين في غضون شهرين فحسب ضد مشروع قرارين في مجلس الأمن هدفهما إرساء وقف لإطلاق النار في حلب واستعادة وقف الأعمال العدائية والسماح بالوصول الإنساني في جميع أنحاء سوريا، ولا سيما حلب.

الأساسية عن حماية الشعب السوري. وبالتالي، يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات التي يشنها النظام وحلفاؤه، سواء أكانت متعمدة أو عشوائية، ضد السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية والبنية التحتية المدنية والإنسانية، فضلاً عن جميع الهجمات غير المتناسبة، ويحثهم على وقف عمليات القصف الجوي العشوائية وغير المتناسبة.

والاتحاد الأوروبي يدين الانتهاكات والتجاوزات الممنهجة والواسعة النطاق والجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان وكل الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف. ونحن نتطلع إلى نتائج التحقيق الداخلي للأمم المتحدة بشأن استهداف قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر - ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يستلزم تحقيقاً شاملاً. ويجب مساءلة أولئك المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات من خلال تحقيقات ومحاكمات عادلة ومستقلة على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. والاتحاد الأوروبي يجدد مطالبته مجلس الأمن بالتحرك في هذا الشأن.

إن الوقف الفوري للأعمال العدائية في حلب وجميع المناطق الأخرى في سوريا، تحت مراقبة آلية قوية وشفافة، ووضع حد فوري لجميع عمليات الحصار وإتاحة جميع الأطراف للوصول الإنساني الكامل والمستدام دون عوائق وعلى مستوى البلد، كل هذه خطوات أساسية يجب اتخاذها لإنقاذ المدنيين والتمهيد لاستئناف محادثات ذات مصداقية بين الأطراف السورية بغية توفير الأمن لسكان البلد جميعاً. وفي هذا السياق، فإن الأطراف الفاعلة الإقليمية، ولا سيما بلدان الجوار، تتحمل مسؤولية خاصة.

والاتحاد الأوروبي سيواصل ممارسة الدبلوماسية الإنسانية المكثفة والبحث عن سبل لتحسين الوصول والحماية، وكذلك للنهوض بالمبادئ الإنسانية والتوافق المحلي على

ونؤكد من جديد التزامنا القوي بمكافحتها. وسنواصل دعم جهود التحالف العالمي لمواجهة داعش في سوريا والعراق. إن داعش والمنظمات الأخرى، التي وصمتها الأمم المتحدة بأنها إرهابية، تشكل تهديداً لمستقبل سوريا ولمصالح الاتحاد الأوروبي وقيمه. ونحن ندعو إلى اتباع نهج دولي جيد التنسيق وشامل يرمي للحيلولة دون وصول الدعم المادي والمالي إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالجماعات الإرهابية تلك وردع أي طرف عن التعاون معهم. والاتحاد الأوروبي يدعو إلى سرعة فصل جميع المقاتلين الذين لم يوصموا بالإرهاب عن تلك المجموعات الإرهابية. ونؤكد مجدداً أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أبداً أن تستخدم كذريعة لانتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الحل السياسي هو الوحيد الذي سيمكننا من دحر داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى في سوريا بصورة حاسمة. ونحن نشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص لجهودهما الحثيثة. وحالما يتحقق الانتقال السياسي الشامل، سيكون بوسع الاتحاد الأوروبي المساعدة في إعادة إعمار البلاد، سواء بصورة مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية، فهدف الاتحاد الأوروبي تمكين الملايين من السوريين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم من العودة إليها والعيش في أمن وسلام في أرضهم.

وأخيراً، نود أن نؤكد مجدداً على تأييدنا الكامل لمشروع القرار A/71/L.39، الذي قدمته كندا، ونحث على تنفيذه الفوري.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي النرويج وفنلندا وآيسلندا والسويد وبلدي بالذات، الدانمرك.

وستعتمد الجمعية العامة اليوم مشروع قرار (A/71/L.39) الذي يعبر بوضوح عن الشعور بالرعب الذي نشأه جميعاً ونحن نشهد استمرار إراقة الدماء في سوريا. ونشكر كندا على

إن استئناف وقف إطلاق النار الذي من شأنه أن يعزز الجهود الرامية لإيجاد حل سياسي، تمشياً مع أحكام قراري مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) وبيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522)، لا يمكن أن ينتظر أكثر من ذلك إن أردنا تمكين جميع الأطراف من الانخراط مجدداً في المفاوضات بشأن انتقال سياسي حقيقي، على أن يشمل إنشاء هيئة حاکمة انتقالية موسعة بسلطات تنفيذية كاملة، يتم تشكيلها بالتراضي. والاتحاد الأوروبي سيواصل دعم جهود المعارضة السورية، ولا سيما اللجنة العليا للمفاوضات كممثلة للمعارضة، في محادثات جنيف برعاية الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سوريا في ظل النظام الحالي أو إلى أن تعالج المظالم والتطلعات المشروعة للمجتمع السوري.

والاتحاد الأوروبي يدين بأشد العبارات الاستخدام المؤكد لأسلحة كيميائية - كما يرد تفصيلاً في تقارير آلية التحقيق المشتركة التابعة للبعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة - كما يدين الهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي يرتكبها النظام السوري وداعش. والنتائج التي تضمنتها تقارير آلية التحقيق المشتركة تقتضي اتخاذ إجراءات قوية من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن. والإفلات من العقاب على تلك الجرائم أمر غير مقبول، وبالتالي سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود المبذولة لجمع الأدلة بغية اتخاذ إجراء قانوني في المستقبل. وفي هذا السياق، سنعمل على وجه السرعة، وفقاً للإجراءات المعمول بها، مادام القمع مستمراً، بهدف فرض مزيد من التدابير التقييدية على سوريا تستهدف الأفراد والكيانات السورية الذين يدعمون النظام.

ويدين الاتحاد الأوروبي الفظائع التي ترتكبها داعش والجماعات الأخرى التي وصمتها الأمم المتحدة بالإرهاب،

إلى مستوى مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين، التي تشمل التصدي بالتصميم اللازم للكارثة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا، ولا سيما في حلب. ونشعر بالأسف العميق لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد أحد مشاريع القرارات في وقت سابق هذا الأسبوع.

ولا نزال نأمل بأن يؤدي التصميم الدولي الواسع الذي أبداه مشروع القرار المعروض علينا اليوم إلى نتائج حقيقية للشعب السوري. ونحن بالتأكيد سنضطلع بدورنا لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالرغم من أنني بالطبع أود أن أتيح للمتكلمين أطول وقت يطلبونه للتعبير عن آرائهم، وبالنظر إلى أن ١٢ وفداً آخر يودون أن يأخذوا الكلمة وأن الوقت قصير، فإنني أتمس من الوفود أن توجز بيانها بقدر الإمكان في الجزء المتبقي من المناقشة.

السيد فينابير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تمثل الحالة في سوريا الأزمة المميزة لعصرنا، على السواء فيما يتعلق بالمعانة البشرية وعدم قدرة مجلس الأمن على التصدي للمأساة الإنسانية المتجلية للعيان. وليس هناك ما يظهر حالة الشلل في المجلس بصورة أوضح من تكرار استخدام حق النقض (الفيتو) فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي سعت لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التخفيف من معاناة السكان المدنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، في الحالات التي تمكن فيها المجلس من التوصل إلى اتفاق، كانت النتائج محبطة إلى حد ما؛ وقبل حوالي عام واحد، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبعث الأمل بأن يكون التوصل إلى حل سياسي قريب المنال. ومع ذلك، فإن الواقع اليوم يظهر أنه لا توجد عملية سياسية تذكر وأن بعض أطراف النزاع تسعى بشكل صريح لحل عسكري. ومع أن السكان المدنيين تضرروا في جزء كبير من البلد، فإن الحالة في حلب أصبحت الرمز

قيادتها وعمليتها البناءة. ويدل التأييد الواسع النطاق لمشروع القرار على أننا متحدون في دعوتنا من أجل وضع حد لتلك الكارثة البشرية والإنسانية.

وفي وقت اجتماعنا هنا اليوم، فإن الحالة في حلب تتسم بأبعاد كارثية من حيث المعانة البشرية. فالأمين العام ومبعوثه الخاص حذرا العالم مرارا وتكرار من احتمال تدمير حلب ومن الظروف المنذرة بالخطر التي تسود في أجزاء أخرى من سوريا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أكرر بعض الرسائل الرئيسية الموجهة من بلدان الشمال الأوروبي.

إن الهجمات العنيفة والعشوائية التي تلحق الدمار والضرر بالمدينين والمستشفيات والموظفين الطبيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمدارس يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تمنح الأولوية لحماية المدنيين وتيسير الإغاثة الإنسانية. ولا بد من وضع حد لجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ويجب إحضار المسؤولين عنها للمساءلة. ويشمل ذلك الهجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية، على نحو ما أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

إن سوريا ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بالسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل كامل وبدون عوائق وباستمرار إلى جميع أجزاء سوريا. ولا يمكن أن يكون هناك حل دائم في سوريا بدون إيجاد حل سياسي. ونحن نتمسك بدعوتنا إلى إجراء عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية، تمسها مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يشمل التأكد من أن تظل المرأة والمجتمع المدني ممثلين حول الطاولة.

وللأسف، لم يتمكن مجلس الأمن من معالجة الأزمة في سوريا. فالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن لم يتم الامتثال لها. وتكرر بلدان الشمال الأوروبي دعوتها المجلس إلى الارتقاء

إلى الأمام في ذلك الصدد - بإعدادها الملفات التي يمكن أن تعمل أساسا لإجراءات الجنائية في أية محكمة أو هيئة قضائية قد تكون قادرة في المستقبل على ممارسة الولاية القضائية على تلك الجرائم، بصرف النظر عن مرتكبيها.

وظل وفد بلدي يعمل بشكل وثيق مع الآخرين من أجل إعداد نص سيقترح إنشاء مثل تلك الآلية. وستشاور على نطاق أوسع مع الدول الأعضاء في الأيام المقبلة ونأمل أن يعتمد نص لتحقيق تلك الغاية على وجه السرعة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
تشعر روسيا ببالغ القلق من النزاع في سوريا، الذي يدخل الآن عامه السادس بسبب السياسة الخارجية المتهورة لبعض الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وراودت هذه الجهات يوما ما فكرة الإطاحة بالحكومة في دمشق وإعادة رسم الخريطة السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية في المنطقة. ونحن نعتبر ذلك شكلا عدوانيا حديثا من أشكال الاستعمار. ونبذل جهودا هائلة للمساعدة على وقف الحرب ودفع السوريين إلى المشاركة في المحادثات المباشرة التي تقودها الأمم المتحدة بشأن المشهد السياسي المستقبلي في البلد. ويتمثل هدفنا الفوري في التخفيف من محنة المدنيين في النزاع.

وفي الوقت نفسه، فإن الاتحاد الروسي، بناء على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية، يقدم الدعم العسكري لمكافحة الإرهابيين الذين، بالعمل بناء على تعليمات، تدفقوا في البلد من جميع الجوانب من أجل المساعدة على سحق الحكومة الشرعية. بيد أن المتطرفين المسلحين قمعوا الاحتجاجات. وحدث دمج هاتين الظاهرتين بفضل الدعم السخي في شكل مواد وتمويل ودعاية المقدم من الخارج. وانهارت بشكل فعلي الفكرة الوهمية المتعلقة بوجود المعارضة السورية المعتدلة.

المساوي لفشلنا المشترك في الارتقاء إلى مستوى التزامنا بمنع المزيد من الفضائح الجماعية التي تتكشف أمام أعيننا، بالرغم من أن أغلبية أعضاء المجلس ألزموا أنفسهم بمدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على ارتكاب جرائم الفضائح الجماعية.

وفي الحالة الراهنة، يشكل إشراك الجمعية العامة ضرورة ملحة. ونشكر زملاءنا ممثلي كندا على أخذ زمام المبادرة في ذلك الصدد. ونؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار (A/71/L.39) المعروض علينا ونأمل أن يحدث التأثير المباشر المقصود به على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، نعتقد أيضا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من جانب الجمعية العامة في المجال المشار إليه في النص، وهو مجال المساءلة.

وما فتئ النزاع في سوريا متسما بتجاهل تام لأبسط معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وجرى توثيق الانتهاكات المرتكبة والإبلاغ عنها على نطاق واسع، لا سيما من جانب لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وترقى العديد من تلك الانتهاكات إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. فاستخدام الأسلحة الكيميائية، والقصف العشوائي للأهداف المدنية واستخدام التجويع أسلوبا من أساليب الحرب من ضمن جرائم الحرب التي يجري ارتكابها. والتعذيب، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والقتل من ضمن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت باعتبارها مبدأ من مبادئ السياسة وكجزء من هجوم منهجي على السكان المدنيين.

ومنذ أن رفضت إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية باستخدام حق الفيتو في المجلس قبل أكثر من سنتين، لم يبذل أي مسعى جدي يذكر في المجلس لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. ولذلك من الضروري أن تتدخل الجمعية العامة وتمكن المجتمع الدولي على الأقل من اتخاذ خطوة حاسمة

مغادرة المدينة من القيام بذلك. وسمح بمرور حوالي ١٠ ٥٠٠ شخص، كان من ضمنهم ٤ ٥٠٠ من الأطفال.

ويتسم مشروع القرار (A/71/L.39) قيد النظر بأوجه قصور رئيسية: وهي الإشارات الخاطئة إلى أسباب اندلاع النزاع في سوريا، وتكثيف الاتهامات الموجهة ضد الحكومة، والإفراط في تبسيط الإشارات إلى العناصر المتعلقة بالتهديدات الإرهابية ودور الجهات الراعية الأجنبية في استمرار هذه العناصر وتعزيزها. فقد تعلم الإرهابيون في المنطقة صنع المواد السامة واستخدامها كأسلحة. ولا يزال يتعين تقييم حجم ذلك التهديد ويتعين إيجاد الاستجابة المناسبة. وليس هناك أي إشارة واضحة في مشروع القرار إلى حقيقة أنه لا يمكن أن ينطبق وقف الأعمال القتالية على الإرهابيين. ولا توجد أي إشارة إلى المسألة الرئيسية المتعلقة بالتمييز بينهم وبين ما يسمى بالمعارضة المعتدلة. ولم تؤخذ التطورات الأخيرة حول حلب في الحسبان.

وفيما يتعلق بالمسار الإنساني، فإننا نساعد بمبادرات محددة في طائفة من المناطق. ويجري إيصال مساعدات إنسانية كبيرة إلى سوريا، وهي مهمة نضطلع بها بالترافق مع أصدقائنا الخارجيين. ونأمل أن يحذو الآخرون حذونا، وفي المقام الأول من يرفضون رفضا باتا التعاون مع الحكومة السورية ومن يهدرون طاقتهم على التهديدات والاتهامات. فهم لا يعلمون الحكومة السورية بفرض القيود الانفرادية، بل بالأحرى يخنقون الشعب الذين يدعون بشدة أنهم يهتمون به. وما فتئ أطباؤنا يعملون بتفان في حلب في الآونة الأخيرة بسبب قصف مستشفى ميداني روسي. وقتل اثنان من المهنيين في المجال الطبي. وكانت الاستجابة لتلك المأساة - من الدول ومن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على السواء - صامتة، في أفضل الأحوال.

ونكاد لا نستغرب بعد الآن ذلك الازدواج للمعايير. ونحث على استئناف سريع للمحادثات بين الأطراف السورية،

وعلى المسار السياسي، بذلت روسيا، بالترافق مع الشركاء الدوليين المهتمين الآخرين، جهودا كبيرة للتوصل إلى نهاية سريعة للنزاع. وأنشأنا الفريق الدولي لدعم سورية، الذي تشارك في رئاسته روسيا والولايات المتحدة. وأعد الفريق، بالترافق مع مجلس الأمن، مجموعة من الوثائق الأساسية بهدف التوصل إلى تسوية، وهذه الوثائق تساعد في توجيه المبعوث الخاص دي ميستورا.

وبما أن المسألة السورية تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، فإنها بحاجة إلى أن ينظر فيها مجلس الأمن، بطريقة تتسق مع مصالحه. بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن القول بأن جهود المجلس لدعم السلام في سوريا تجري إعاقته تشويه للوقائع. وإذا كان توصلنا إلى توافق الآراء على وثيقة معينة بعيد المنال في بعض الأحيان - وهو ما حصل في ٥ كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.7825)، فإن ذلك يعني أن الوثيقة غير متوازنة، أو ليست معدة بالجودة الكافية أو ليست لها صلة تذكر بالتوصل إلى تسوية. ومن المؤكد أن البيانات الصاخبة التي يدلى بها أمام كاميرات التلفزيون لا تساعد.

إن الحالة في حلب مأساوية. فقد أصبح الجزء الشرقي معقلا حقيقيا للإرهابيين، بقيادة جبهة النصرة. فهي أرهبت المدنيين بلا رحمة وسحقتهم تحت أقدامها، وعذبت المدنيين في الأحياء الغربية الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة. ولا يمكننا أن نسمح باستمرار تلك الحالة. ونعمل بلا كلل مع الأمريكيين ومع الشركاء الإقليميين الرئيسيين للتوصل إلى أكثر الحلول فعالية في حلب. وكان ذلك هدف الاجتماعين المعقودين بين السيد لافروف والسيد كيري في ٢ و ٧ كانون الأول/ديسمبر. ووضع الصيغة النهائية لاتفاق هو هدف الاجتماع الذي سيعقد غدا، ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بين روسيا وأمريكا. وبالأمس، علق الجيش السوري الأعمال القتالية في جميع أنحاء شرق حلب، بغية تمكين المدنيين الذين يودون

تدابير تهدف إلى تقديم الاستجابة للأزمة الإنسانية المساوية في سوريا، ولا سيما في حلب. ونكرر أن استخدام حق النقض (الفيتو) ليس امتيازاً، بل هو بالأحرى مسؤولية كبيرة. ولذلك السبب فإن استخدامه غير مقبول في حالات كهذه - حيث قتل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وشرّد ٦,٥ ملايين ويعيش أكثر من ٤ ملايين لاجئين في بلدان في المنطقة.

ولا يمكن للأمم المتحدة ويجب عليها ألا تقف موقف المتفرج السليبي في وجه مثل تلك المأساة. ومن واجبنا أن نتخذ إجراءات للاستجابة للتزاع، الذي له أيضا عواقب خطيرة على الصعبدین الإقليمي والعالمي. ويتمثل التحدي الرئيسي لنا في معالجة الانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع وإزالة القيود المفروضة على إيصال المساعدة الإنسانية إلى أشد المحتاجين إليها، لا سيما في المناطق المحاصرة أو المناطق التي يصعب الوصول إليها.

ولا يشكل العمل الإنساني بديلاً للعمل السياسي. فالحل الوحيد لهذه الأزمة الإنسانية هو التوصل إلى اتفاق سياسي يضع حداً للعنف المسلح.

وتؤكد المكسيك مجدداً على دعمها للجهود التي يقودها المبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، لتعزيز الحوار السياسي الذي سيمكن من بدء محادثات السلام بين الحكومة السورية وممثلي المعارضة. ونأمل أن تعقد هذه المحادثات وتؤدي قريباً إلى تحقيق فوائدها ملموسة للشعب السوري.

كما نثق بأن الأمين العام المنتخب، السيد أنطونيو غوتيريش، سيواصل الجهود الرامية إلى العمل مع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تعزيز السلام في هذا البلد وفي المنطقة ككل.

السيد مندوسا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة العامة. وما

عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالانقطاع لمدة ستة أشهر - الناجم عن عدم رغبة عناصر المعارضة المتباينة في الانخراط في مناقشة موضوعية - أمر لا يمكننا أن نتحمّله. ونتوقع أن تفعل وساطة الأمم المتحدة كل ما هو ضروري. ونشير إلى أن من الأهمية بمكان اليوم أكثر من أي وقت إنشاء تحالف دولي حقيقي لمكافحة الإرهاب، على أساس القانون الدولي. ويمكن لمأساة اليوم أن تقع في أي مكان مهما كان المكان محمياً بشكل جيد. وذلك يستدعي أوسع مناقشة ممكنة فيما بين الدول الأعضاء، ولا سيما في الجمعية العامة.

ولتلك الأسباب، سيصوت الوفد الروسي معارضا لمشروع القرار الذي قدمته كندا.

السيد غوميز كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، التي طلبتها أكثر من ٧٠ من الدول الأعضاء، بما فيها بلدي. وبعد أكثر من خمس سنوات من النزاع في سوريا، فإن الافتقار إلى حل سياسي أدى إلى أسوأ أزمة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. وتتيح هذه الجلسة فرصة لتجميع الجهود والإرادة السياسية من أجل التعجيل بمعالجة الحالة.

إن العدد المذهل للضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين هوجموا بصورة عشوائية بالأسلحة المحظورة أمر مأساوي حقاً. ولذلك السبب نرحب بمشروع القرار (A/71/L.39) المعروض حالياً على الجمعية العامة، الذي نشارك في تقديمه. فهو يسعى للاستجابة للحالة الإنسانية المساوية للملايين من الناس ولإنهاء المعاناة غير المقبولة للشعب السوري.

وتلك المهمة تتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى عجز مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته في الأزمة. وتشعر المكسيك بالأسف لأنه، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7785) و ٥ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7825)، فإن الاختلافات في مجلس الأمن منعت مرة أخرى من ممارسة سلطته باتخاذ

الأخرى، وعمليات الإجلاء الطبي وتناوب الموظفين الطبيين لرعاية المرضى والجرحى.

وترحب كوستاريكا باستمرار جهود التفاوض المختلفة لتغيير الحالة على أرض الواقع بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح. ويسرنا أيضا أن نرى الإجراءات الانفرادية التي يجري اتخاذها لأغراض إنسانية ومن بينها الجهود التي أعلنتها روسيا لإجلاء المدنيين في حلب. ونأمل أن تتمكن تلك المبادرات مواطني حلب من الانتقال إلى مناطق أكثر أمانا وأن تستمر وتمتد لتشمل المناطق الأخرى التي هي أيضا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ولا يسع وفد بلدي سوى أن يكرر شعوره بالقلق البالغ حيال وجود الجماعات الإرهابية في سوريا. فهذه الجماعات تزيد باستمرار تفاقم الأزمة وارتكبت انتهاكات بغضبة لحقوق الإنسان للسكان المدنيين. ولا بد أن تكون مكافحة هذه الجماعات هدفا مشتركا.

إن كوستاريكا على اقتناع بأن على جميع أطراف النزاع أن تركز جهودها على إيجاد حل سياسي للنزاع باستئناف الحوار، على أن يكون هدفها الرئيسي منع أية زيادة لمعاناة السكان المدنيين بجميع الوسائل الممكنة. ويجب أن تكون الخطوة الأولى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، يعقبه إيصال المعونة الإنسانية بدون قيود. ونحن بحاجة إلى أن نتذكر أن العملية يجب أن تسترشد بمبادئ الإنسانية والحياد والتراثة. ولهذا السبب، نؤيد مشروع القرار (A/71/L.39) المقدم من كندا، التي نشكر وفدها على جهوده. وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار، وبكل احترام نحث الوفود الأخرى على أن تتصرف على هذا النحو.

إن كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة ثمينة لمن فقدوا كل شيء ولكنهم يتمسكون بالأمل بأن العالم لم ينسهم. وكما قال الأمين العام المعين أنطونيو غوتيريش،

كان بوسع الحالة في سوريا أن تكون أكثر إلحاحا. وفي الأغلبية الساحقة لمناطق النزاع، لم يتم إيصال المعونة الإنسانية لفترة زادت عن ستة أشهر. ولا يسعنا أن نكون بمنأى عن خطورة هذه المأساة وحجمها.

فقد أسند ميثاق الأمم المتحدة ولاية صون السلام والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن. ومع ذلك، شهدنا مدى عدم تمكن مجلس الأمن من التوصل إلى قرار يمكن به الاستجابة بفعالية للحالة الإنسانية البالغة الخطورة التي تمر بها سوريا. ومن غير المقبول أن تواصل الدول تجاهل القرارات بشأن سوريا التي اتخذها كلا مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتأمل كوستاريكا أن ينجح أعضاء المجلس في وضع معاناة الشعب السوري فوق الخلافات السياسية الخاصة بهم ويتحملوا مسؤوليتهم بصورة نهائية عن استخدام التدابير المنصوص عليها بموجب الميثاق لإنهاء هذه المأساة. ونكرر شعورنا الخاص بالقلق حيال تكرار استخدام حق النقض (الفيتو) في حالات مثل هذه الحالة، حيث يمنع المجلس من اتخاذ الإجراءات اللازمة، وبخاصة في الحالات التي قد تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية.

ونظرا لعدم اتخاذ أعضاء مجلس الأمن إجراءات فعالة، فإن الدول الأخرى لا يمكنها أن تبقى غير مبالية. إن كوستاريكا تناشد بقوة جميع أطراف النزاع تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية الصادر في ١١ آب/أغسطس، الذي يدعو، في الفقرة ١٣٩، جميع الأطراف مرة أخرى إلى استعادة وتنشيط وقف الأعمال العدائية، وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد، وإنهاء الهجمات العشوائية والسماح بإيصال المعونة الإنسانية بصورة مأمونة ومستمرة وبلا عوائق وبدون شروط. كما ندعو إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة المؤلفة من أربعة أجزاء من أجل إيصال الغذاء والدواء والسلع الأساسية

المدنيون في حلب يعيشون في حالة حصار منذ تموز/يوليه: إذ لم يتمكنوا من تلقي المعونة أو إجلاء حلالهم الطبية أو مغادرة المدن التي يختارونها للأمان. ويجب أن نقول بصورة جماعية لجميع الأطراف، وبغض النظر عن اختلافاتنا، إن المجتمع الدولي متحد في المطالبة بحماية المدنيين ويريد منع وقوع إحدى المعارك النهائية التي ستكون مذبة المدنيين فيها على نطاق لم يشهده النزاع السوري من قبل - مذبة ستقع كل المسؤولية عنها، في أعين العالم، على عاتق أنصار نظام الأسد.

ونوهت فرنسا بفتح الممر الإنساني للخروج من حلب على نحو ما أعلنته روسيا. ولكن صوت الأعمال يعلو على همس الكلمات. ومن الأهمية بمكان لمن يسعون لمغادرة حلب أن يكونوا قادرين على القيام بذلك بأمان، وأن يكون قادرين أيضا على اختيار مقصدهم.

وبالإضافة إلى هذه الرسالة العاجلة، يجب على الجمعية العامة أن تلتفت الانتباه إلى الاقتناع الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة ومفاده: أن الحل عن طريق المفاوضات يجب أن يتغلب على التفكير العسكري. وبعد أشهر من القتال الشرس، علينا بشكل جماعي، أن ندعو إلى استئناف عملية سياسية ذات مصداقية، استنادا إلى التزامات بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لضمان مستقبل يسوده السلام والاستقرار للشعب السوري.

ولا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على أنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع. وتمثل استعادة السيطرة على حلب نظام الأسد. ومع ذلك، فإن استعادة حلب لن تحسم النزاع السوري. ولن يفسح أي حل عسكري المجال للتوفيق بين الشعب السوري أو لإعادة بناء بلده الذي يعاني من الاضطراب. وإلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي، ستظل سورية كما هي اليوم: مسرحا للحرب والخراب يستمر فيه ازدهار تغذية نزعة التطرف والإرهاب. ولذلك من واجب

”إن ما هو على المحك ليس أكثر ولا أقل من بقاء جيل بأكمله من الأبرياء ورفاهه“ .

ولا يمكننا مواصلة الوقوف موقف المتفرج.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ببيان بكلمة شكر لكم، سيدي، وللممثل الدائم لكندا على بيانكمما. وأود أيضا أن أشكر جزيل الشكر الوفد الكندي الجهود الهامة التي بذلها خلال الأشهر الأخيرة - وهي جهود تتيح للجمعية العامة اليوم فرصة لتوجيه رسالة قوية في مرحلة حاسمة للنزاع السوري.

وخلال هذه الأوقات المروعة التي يمر بها شعب حلب، فإنه بالتأكيد لا يحق لنا التخلي عن الكفاح. ولم يفت الوقت إطلاقا على إنقاذ الأرواح؛ ولم يفت الأوان إطلاقا على تقديم المساعدة إلى سكان يعانون؛ ولم يفت الوقت إطلاقا على إرساء الأساس للتوصل إلى حل سياسي، وهو السبيل الوحيد لوضع حد للمأساة السورية. ولذلك السبب تتطلب الحالة السورية توحيد كلمة جميع أعضاء المجتمع الدولي، على نحو ما نعلمه جميعا.

وتقف شرق حلب اليوم على حافة الهاوية. إن النظام السوري، بمسانده من داعميه، عاقد العزم بلا هوادة على تدمير جميع الذين عارضوه خلال السنوات الخمس الماضية وهو لا يولي أي اعتبار مهما كان حياة المدنيين. فهو لم يبد أي تردد حيال ضرب المدنيين عشوائيا باستخدام القنابل الحارقة، والأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة. ولفترة سنوات حرق القانون الإنساني الدولي والقواعد الأساسية للإنسانية والأخلاق، والانتهاكات مستمرة كل يوم.

واليوم لا يزال عشرات الآلاف من الناس موجودين في شرق حلب. إن الرسالة الرسمية التي يجب على الجمعية العامة أن توجهها اليوم رسالة تتعلق بحالة طوارئ إنسانية. فما فتئ

في الآونة الأخيرة، ما برح مجلس الأمن من همكا بنظره في الحالة في سوريا. إن بلدانا مثل روسيا والولايات المتحدة تشارك بهمة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تخفيف التوترات على أرض الواقع. إزاء هذه الخلفية، لا بد لأي تدبير يتخذه أي طرف من أطراف النزاع من أن يحترم سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتنسيق تلك الجهود والسعي إلى حل المشاكل بدلا من تعقيد المسائل. ولا بد لهذه التدابير من أن تمكن الأطراف من القيام بدور بناء في البحث عن تسوية سياسية في موعد مبكر. وأي محاولة انفرادية لممارسة الضغوط أو تسييس المسائل الإنسانية لن تؤدي إلا إلى المزيد من اضطراب الحالة بدلا من عكس مسارها.

إن مكافحة الإرهاب جزء هام لا يتجزأ من البحث عن حل للمسألة السورية. وقد تسبب النزاع في سوريا بتزايد وانتشار الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على مكافحة القوى الإرهابية داخل سوريا. فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب، ينبغي للمجتمع الدولي اعتماد معايير موحدة وتعزيز التنسيق والعمل بحزم على مكافحة جميع الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بمسألة سوريا، فلا تزال الصين ملتزمة بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وتضطلع بدور بناء في السعي إلى تسوية سياسية للنزاع. وفي الآونة الأخيرة، قام المبعوث الخاص للحكومة الصينية بزيارة سوريا للعمل مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. والصين على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في السعي المشترك من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في موعد مبكر.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. شأننا شأن الآخرين، نقر بالدور الهام الذي تضطلع به كندا في قيادة هذه

الجمعية العامة، التي نتعهد في هذه اللحظة للحقيقة، أن تفتح الطريق من أجل إيجاد إمكانيات جديدة للشعب السوري.

هذا هو السبب في أن فرنسا ستصوت مؤيدة لمشروع القرار (A/71/L.39) المقدم من كندا، وتأمل في أن يكون بوسع الجمعية العامة اليوم إرسال رسالة قوية وبالإجماع.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين بقلق بالغ إزاء التصعيد المستمر للنزاع في سوريا وتفاقم الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة. لقد تسبب الصراع في سوريا بمعاناة لا توصف للشعب السوري. وتتعاطف مع المدنيين المحاصرين.

يمكن أن تُعزى الحالة الراهنة في البلد إلى العديد من العوامل المتداخلة. أما الحالة في حلب والأزمة الإنسانية في سوريا فليستا في معزل عن بعضهما البعض. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على الحالة العامة واعتماد نهج متكامل مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري بحيث يمكن بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ومناسب للمسألة السورية.

إزاء هذه الخلفية المعقدة والحساسة، ينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، الحفاظ على الهدف الشامل المتمثل في إيجاد حل سياسي للمسألة السورية. وينبغي أن تهدف جميع الجهود المبذولة إلى تيسير عمل المسارات الأربعة، وهي استئناف وقف إطلاق النار، والمفاوضات السياسية، والكفاح المشترك ضد الإرهاب، وتقديم المساعدة الإنسانية. ويتعين تعزيز الجهود التي يبذلها السوريون أنفسهم من أجل التوصل إلى حل مقبول عالميا من خلال المفاوضات السلمية، وفقا للمبدأ الذي ينص على ملكية وقيادة سورية للحل. ويتعين على أطراف النزاع السوري التركيز على المصالح الأساسية للبلد، وسلامة وأمن شعبه، والعودة إلى الحوار والمفاوضات، والالتزام بتسوية سياسية للمسألة السورية.

قرار بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، كما يتبين من رفض ثلاثة مشاريع قرارات قُدمت في غضون الشهرين الماضيين. إن هذا المأزق يؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وفعالية وشفافية، وبالتالي أكثر تكيفا مع حقائق العالم المعقدة والمتعدد الأقطاب. وكما يتضح من الرسالة التي تؤيدها ٧٤ دولة عضوا والتي دعت إلى عقد جلسة اليوم، فإن الجمعية العامة تؤدي دورا أساسيا بوصفها منتدى للمناقشة والعمل الجماعي بشأن سوريا.

إن مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه اليوم (A/71/L.39) تجسيد ملموس لهذه المسؤولية. غير أنه ينبغي لنا أن نتوخى الحذر في مناقشاتنا لتحاشي استتساخ نتائج عكسية. أن منطق الاستقطاب الراهن يشل مجلس الأمن في مداولاته بشأن سوريا. وبدلا من ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تسهم في بناء الثقة بين الأطراف. وفي هذا الصدد، نبرز أيضا الحاجة إلى الامتناع عن النهج الانتقائية أو المسيسة نحو التطورات الجارية في سوريا. وكما أشارت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فإن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي تُعزى إلى جميع الجهات الفاعلة. إن محنة المدنيين في سوريا لن يصلحها الجدل، أو كيل الاتهامات، أو الإنحاء باللائمة على الآخرين.

كما ذكرت البرازيل منذ وقت طويل، فإن الحل المستدام الوحيد للحالة في سورية هو الحل السياسي. ونشدد على الحاجة إلى عملية سياسية بقيادة سورية ترمي إلى التهيئة إدارة حكومية ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، وصياغة دستور جديد، كما حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبغية تحقيق هذا الهدف، يتعين على جميع الجهات الفاعلة وأنصارها الخارجيين العودة إلى وقف أعمال القتال التي أقرها القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، أي السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وضمان الفصل بين الجماعات الإرهابية

المبادرة. لقد أيدت البرازيل الدعوة إلى عقد الجلسة العامة الرسمية اليوم للإعراب عن قلقنا الشديد إزاء العواقب الإنسانية لتصاعد العنف والإرهاب في سوريا.

بعد قرابة ست سنوات من العنف الشديد، أدى الصراع في البلد إلى زيادة زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وإلى تفاقم التوترات الطائفية، وتعزيز الإرهاب على نطاق عالمي، وإذكاء نيران أسوأ أزمة إنسانية شهدناها في عصرنا. إن استمرار الحصار والمهجمات العشوائية في محافظات دير الزور وحلب وإدلب وما يسمى بالبلدات الأربع: الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا، من بين مواقع أخرى، لا تزال تؤدي إلى مستويات غير مقبولة من معاناة المدنيين. ونشعر بالجزع أيضا جراء استمرار منع الوصول إلى عمليات الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. إن التقارير عن الحوادث التي تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية تبعث على القلق العميق وينبغي التدقيق بذلك بصورة شاملة.

كذلك يدين بلدي بأشد العبارات شن المهجمات وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها المنظمات الإرهابية الناشطة حاليا في سوريا، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، من بين تنظيمات أخرى، حددها مجلس الأمن. ونؤكد من جديد أن جميع أعمال الإرهاب لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن أي حافز لها. كما نكرر الإعراب عن القلق إزاء الأثر السلبى للجزءات الاقتصادية الانفرادية التي تضر بالمدنيين في سوريا وتعرقل المساعدة الإنسانية وأعمال إعادة الإعمار. ونؤكد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن مجلس الأمن الهيئة الوحيدة التي لديها السلطة القانونية لفرض تدابير اقتصادية قسرية.

ينبغي لجلسة اليوم أن تسترشد بالحاجة إلى إيجاد حلول إيجابية وبناءة للصراع، وكذلك للأزمة الإنسانية. وتأسف البرازيل لاستمرار عدم قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى

لقد وُجّهت هذه الدعوة قبل أكثر من ثلاث سنوات. إن جزر مارشال تشعر بقلق شديد إزاء فشل الدبلوماسية اللاحقة والجارية لمعالجة الأزمة الإنسانية الأساسية والمتردية في سوريا، ومواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة. ولست بحاجة إلى إعادة ذكر الحقائق على أرض الواقع، وهي حقائق ذكرها بوضوح الأمين العام والعديد غيره.

من الجدير بالذكر أن جزر مارشال دولة جزرية صغيرة، بعيدة جدا من الشرق الأوسط. ولكن بوصفنا إقليما سابقا مشمولاً بوصاية الأمم المتحدة، فقد أدركنا من خلال تاريخنا، عواقب قرارات يجري اتخاذها عن مسافة بعيدة من نيويورك. وفي الواقع، بقدر ما حققته الأمم المتحدة من نجاح في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، هناك أيضا أوجه قصور عديدة جدا لا مبرر لها حدثت على مر السنين، من قبيل الأزمات الإنسانية والأمنية الخطيرة التي بلغت حتى الإبادة الجماعية، عندما أخفقت الأمم المتحدة في التصرف في الوقت المناسب، حيث طغت العوامل السياسية على بصيرة القيادة. ويبدو بالفعل أن الحالة في سوريا سوف تضاف إلى هذه القائمة، ولكن لم يفت الأوان على اتخاذ بعض التدابير التي تكفل على أضعف الإيمان تلقي كل المدنيين السوريين في المستقبل المساعدة الإنسانية الأساسية التي تمس حاجتهم إليها. يجب وضع حد لأعمال العنف. ومن الحتمي المسائلة عن الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي. ولا بد من اتخاذ خطوات موثوقة وفعالة لإنهاء هذا الصراع. لقد حان الوقت للنظر خارج الجدران هنا في مقر الأمم المتحدة، ولأن نرى أننا متحدة حقا، تتمسك بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وليس بالكلمات فقط، بل بالممارسة العملية. ونؤيد بقوة مشروع القرار A/71/L.39، ونرجو الدول الأعضاء في الجمعية العامة الانضمام إلينا في اعتماده. كما أؤكد دعمنا لكندا وقيادتها في التيسير لهذه المبادرة.

والمعارضة، وتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب، واستئناف الحوار بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة.

تلك الخطوات يجب أن تكون فورية ومتزامنة، ومن دون أي شروط مسبقة. وكما ذكر مرارا المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا الذي نؤيده تمام التأييد في الجهود التي يبذلها، فإن الجوانب السياسية والإنسانية والأمنية للأزمة السورية مترابطة. كما نحث أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، على وجه الخصوص الرئيسين المشاركين، روسيا والولايات المتحدة، على تجاوز خلافاتهما واستئناف الحوار والتعاون الكامل بشأن سوريا. ولا ينبغي صرف النظر عن إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا، لضمان المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. ويجب التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، فضلا عن انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، بطريقة نزيهة وغير انتقائية.

وأختتم بياني بحض مجلس الأمن على الاضطلاع بمهامه بوصفه الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يقع على عاتق المجلس واجب سياسي وقانوني وأخلاقي، بأن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، واتخاذ قرار بشأن الإجراءات الملموسة اللازمة لتحقيق السلم والعدالة والاستقرار في سوريا، وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (تكلمت بالإنكليزية): في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اجتمع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في جزر مارشال وأعربوا عن قلقهم إزاء الحالة في سوريا "ودعوا جميع أعضاء مجلس الأمن، فرادى ومجتمعين، إلى توفير القيادة"

الأوان. ولن يتحقق إلا القليل وبعد فوات الأوان من أجل ذلك المعلم وتلاميذه، ولن يتحقق إلا القليل وبعد فوات الأوان بالنسبة للآلاف الذين توفوا، والآلاف الذين يعانون.

لكن على الرغم من كل هذا، يمكن أن يحدث لهم أسوأ من ذلك. مئات الرجال والفتيان يختفون عندما يفرون من شرق حلب، حيث يأخذهم النظام، ويظل مصيرهم مجهولا. ولذلك، علينا أن نحث جميع أطراف النزاع على حماية المدنيين، وليس حطفهم ومهاجمتهم عندما يغادرون. ولنحث هذه الدول على تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها ضمان توفير الحماية للفارين وتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها في التخطيط لعمليات الإجلاء.

في الحقيقة، سواء اتخذت تلك الخطوات أم لم تتخذ، سينتهي القتال في حلب في نهاية المطاف. وعندما يصمت دوي البنادق على أنقاض تلك المدينة العظيمة، ستتواصل الحرب، والقتل، والمعاناة في أماكن أخرى. إن نظام الأسد وعلى الرغم من محاولاته لن يسيطر سوى على ثلث سورية فقط، ولا يمكنه التحكم في قلوب الذين يقاثلون من أجل السلام والديمقراطية. ولا يمكننا الاستسلام. ولا يجب أن نستسلم؛ ويجب علينا تسخير كل الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك مشروع القرار هذا في الجمعية العامة، لإنهاء المعاناة.

وفي نهاية المطاف، يجب علينا ألا ننسى أبدا. من الجدير ذكره أنني عندما كنت سفيرا لبريطانيا في البوسنة والهرسك، صممت قعقة البنادق طيلة عقد من الزمن. وفي ذلك الوقت، كان بالفعل سلوبودان ميلوسيفيتش، مهندس ذلك النزاع وتلك الإبادة الجماعية، خلف القضبان، يواجه العدالة. فلنكن على يقين بأن الحرب في سوريا، مثلها كمثل الحرب في البوسنة والهرسك، ستضع أوزارها ولكن ستكون نهاية متأخرة عن أوانها. إن ذاكرتنا طويلة سواء انتهت في سنة أو في ١٠ سنوات، وستكون هناك مسالة للمسؤولين عن جميع تلك الوفيات في حلب وفي جميع أنحاء سورية.

وفي نهاية المطاف، ستكون هذه الأزمة مسؤوليتنا التي علينا تحملها، والعالم بأسره يراقبنا، وينتظر منا جميعا التصرف حيالها. واليوم، في الوقت الذي تبت فيه الجمعية العامة في مشروع القرار، يصبح تصويتنا هو صوتنا. وتبعا لذلك، ستصوت جمهورية حزر مارشال مؤيدة لمشروع القرار.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بعبارة قالها معلم سوري محاصر في حلب:

”الناس هنا يموتون من الأمل، ويموتون من الجوع، ويموتون من القصف، ويموتون من البرد. هذا ما يحدث في شرق حلب“.

تلك هي كلمات شخص واحد فقط من عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين يشهدون حاليا ححيما في حلب. هذه الكلمات ينبغي أن تطاردنا جميعنا.

نرحب بالرسالة التي بعثت بها الدول الأعضاء من أجل عقد هذه الجلسة اليوم، ولكن في الحقيقة، ثلاثة أعضاء فقط في المنظمة بوسعهم إنهاء المعاناة فورا ووقف العقاب الجماعي: نظام الأسد ومن يدعمه في روسيا وإيران. وتدعي تلك البلدان بأنه لا يمكنها ذلك لأن عليها دحر الإرهاب. أحقا؟ هل يحتاج الأمر إلى تحويل حلب إلى أنقاض لدحر الإرهاب؟ هل يتعين على تلك البلدان تدمير المستشفى تلو الآخر لدحر الإرهاب؟ هل يتعين عليها عرقلة المعونة الإنسانية مرة تلو الأخرى لدحر الإرهاب؟ إن أعمالها لن تدحر الإرهاب والتدمير. بل كل ما تفعله إذكاء نيرانه.

تدعي روسيا بأنه يساء فهم موقفها. إنها تقول بفخر أن تعليق عمليات القتال أمس وإخلاء ٨٠٠٠ شخص دليل على نواياها الإنسانية. ولكن حتى لو نفذت روسيا وإيران والنظام السوري كل كلمة في مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده (A/71/L.39)، والعدد الكبير من القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن، فلن تفعل إلا القليل وبعد فوات

وكانوا يعرفون الكارثة الإنسانية التي ستنتج عن الاستيلاء بالقوة على مدينة يسكنها ٢٧٥ ٠٠٠ من المدنيين. فلننظر في تقديرات الخسائر، تشير التقديرات إلى أن روسيا ونظام الأسد قد شردا ٣٢ ٠٠٠ شخص على الأقل في الأسبوعين الماضيين فقط، ونعرف أن من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. نفذت المخزونات الغذائية قبل شهر تقريبا في شرق حلب. إن حملة الغارات الجوية التي تشنها روسيا والنظام قد أصابت كل مستشفى في شرق حلب.

لقد ترك الناس في شرق حلب في حالة لا يعرفون معها أين يذهبون. فالبعض يُطلق عليهم الرصاص في الشارع وهم يحاولون الفرار، ويمكث الآخرون في الطوابق السفلية من المباني أملين في أن تكف طائرات روسيا وطائرات الأسد عن إسقاط القنابل فوق رؤوسهم هذه المرة. ولا يزال آخرون يوسعهم عبور الخطوط الأمامية للجهة، إلا أن إدارات الاستخبارات التابعة للأسد تحملهم على الاختفاء قسرا.

أفادت الأمم المتحدة في الأيام القليلة الماضية أن العديد من الرجال الذين عبروا الخطوط الأمامية قد فقدوا. وهؤلاء الرجال الذين هم في عداد المفقودين، ربما تم قتلهم. أما الذين يدعمون النظام السوري فيظلون إلى الأبد مرتبطين بمصير هؤلاء الرجال، ولا يزال البعض منهم من الصبية.

يجب أن نتذكر ما كتبه وعد: "جميع سكانها يطلبون منكم أن تتذكروا إنسانيتكم." ونحن، بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، يمكننا أن نتذكر إنسانيتنا من خلال المطالبة بحق هنا بأن تمثل روسيا ونظام الأسد لالتزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي، وذلك بالسماح للمدنيين، بمن فيهم ذوو الخوذ البيض وغيرهم من المستجيبين الأوائل، بمغادرة شرق حلب بصورة سلمية، وألا يرسلوهم إلى التعذيب في سجون النظام، وإعطاء المقاتلين الذين يرغبون في المغادرة تصاريح الخروج الآمن، والسماح لوكالات المعونة أحيرا بتقديم الدواء والغذاء للذين

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): هناك صحفية في شرق حلب اسمها وعد الخطيب فازت بجائزة مؤخرا على تقاريرها الصحفية. وقالت إنها لا تستطيع أن تغفل من القتال الذي يدور حولها، لذلك بعثت بأفكارها لكي تُتلى في احتفال. وقد استنتجت ما يلي: "هناك مدينة فانية تُدعى حلب. وجميع سكانها يطلبون منكم أن تتذكروا إنسانيتكم".

جميع سكانها يطلبون منكم، منا، أن تتذكروا إنسانيتكم، أي إنسانيتنا.

في أيلول/سبتمبر، وفي مجلس الأمن وصف الأمين العام حلب قائلا حتى المسالخ أكثر إنسانية (انظر S/PV.7779) لقد فرضت مجددا روسيا ونظام الأسد حصارهما على شرق حلب وجددا هجومهما العسكري. في تشرين الأول/أكتوبر، حذر المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا قائلا:

"خلاصة القول، في غضون مدة أقصاها شهرين، أو شهرين ونصف، ربما ستكون الأحياء الشرقية من مدينة حلب قد دُمّرت تدميرا كاملا."

لا تزال تتساقط البراميل المتفجرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قال وكيل الأمين العام، ستيفن أوبراين إن الأحياء الشرقية من مدينة حلب يمكن أن تصبح إحدى المقابر العملاقة، ولكن روسيا ونظام الأسد يصعدان من هجومهما، وقد امتلأت مقابر المدينة تماما. وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا الشهر، قدمت مصر، ونيوزيلندا، وإسبانيا مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب بشيء بسيط جدا، ألا وهو وقف القتال لسبعة أيام. إلا أن الاتحاد الروسي والصين، سمحا باستمرار المحازر البشرية.

لقد سمعت روسيا، ونظام الأسد وحلفاؤها جميع التحذيرات، وهي نفس التحذيرات التي استمعنا إليها جميعا.

الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ إدارة الأعمال القتالية. ويتعين على جميع أطراف النزاع الالتزام بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق والتيسير لذلك. وعلاوة على ذلك، تذكر سويسرا بأن استخدام الأسلحة الكيميائية، واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، والتشريد القسري المنتظم للمدنيين كلها تمثل جرائم حرب.

إن التمسك بالقانون يعني أيضا معاقبة الجناة. ونكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن بإحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتؤكد سويسرا من جديد ذلك النداء اليوم، كما فعلت بانتظام طيلة فترة ثلاث سنوات. يأسف وفدي لعدم إمكانية إدراج إشارة في مشروع القرار A/71/L.39 إلى الآلية القائمة الوحيدة التي تمكن من تحقيق العدالة للضحايا. وإلى أن يصبح من الممكن تحقيق العدالة على المستوى الوطني أو الدولي، تؤيد سويسرا جميع الجهود التي تساهم في جمع وإعداد الأدلة بغية السير في الإجراءات القضائية.

ثانيا، تدعو سويسرا جميع أطراف النزاع إلى وقف الأعمال القتالية فوراً، وضمان حماية المدنيين في المناطق الخاضعة إلى سيطرتها، والتمكين من توفير المساعدة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق. ونحضر أيضا الذين لديهم تأثير على أطراف النزاع على تسخير جميع الوسائل اللازمة لحمل الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي بشكل كامل، وكذلك تأييد جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً، تؤيد سويسرا من دون أي تحفظ دعوة الأطراف إلى العمل بسرعة وبمحسن نية على استئناف المناقشات بغية التوصل إلى حل سياسي، وهو السبيل الوحيد لإنهاء هذا الصراع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل الحكومة السويسرية عرض مساعيها الحميدة لتيسير عقد هذه المناقشات على أراضيها ضمن إطار زمني مناسب.

يختارون البقاء في شرق حلب، وقبل كل شيء، حماية المدنيين في شرق حلب المتواجدين بالقرب من خطوط إطلاق النار.

إن الطريق بالنسبة لنا جميعاً لطرح هذه المطالب بسيط: أي أن نقرب من الزر الأخضر ونصوت بنعم على مشروع قرار اليوم (A/71/L.39) وأشكر كندا على إظهار القيادة في عرض هذا النص الذي يدعو إلى وضع حد لهذا العنف الطائش.

إن روسيا، ونظام الأسد وكل حلفائهما الذين يقصفون حالياً شرق حلب يراقبون هذه القاعة بعناية. كذلك، بطريقة أو أخرى، يراقبها الناس في شرق حلب. إن هذا التصويت لكي ننهض ونخبر روسيا والأسد بأن يوقفا المذبحة. وهذا التصويت للدفاع عن الأسس الوطيدة للكيفية التي ينبغي بها للدول أن تتصرف حتى في الحرب. يرمي هذا التصويت إلى المطالبة بالإسراع في إيصال الأغذية والأدوية للسكان في شرق حلب وضمان سلامتهم، لأنه لا تتوفر لديهم هذه الاحتياجات.

إن مشروع القرار هذا لا يرقى إلى الكمال. إذ لا يوجد أي قرار تتفاوض بشأنه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع جدول زمني مضغوط رداً على كارثة عاجلة يمكن أن يرقى إلى درجة الكمال. وإذا ما أتيح لنا أي وقت على الإطلاق بأن نمنع عدو الخير والكرامة من يبلغ الدرجة القصوى، فهذا هو الوقت المناسب لنا. إن الناس في الأحياء الشرقية من مدينة حلب بحاجة إلى المساعدة. ويجب على الجمعية العامة أن تقف معهم. وأحضر جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار.

السيد لوبيز (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في مواجهة النطاق غير المسبوق للعنف والمعاناة الإنسانية اللذين يستبدان بسوريا، تصر سويسرا على الأولويات الثلاث التالية.

أولاً، تجدد الحكومة السويسرية دعوتها إلى جميع أطراف النزاع بالتمسك بصورة تامة وغير مشروطة بقواعد القانون

مما يضيف طبقة أخرى إلى عباءة المعاناة واليأس التي تشمل المواطنين في الأماكن المحاصرة مثل حلب.

إن علينا جميعا التزام بموجب القانون الدولي بكفالة الحد على الفور من الانتهاكات والتجاوزات التي تحدث في الجمهورية العربية السورية. ولذلك، يحث وفد بلدي مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته عن اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للتمكين من إيصال الطيف الكامل من المساعدة الإنسانية اللازمة للسكان المدنيين في سورية.

إن مناشدتنا من أجل سورية هي نداء من أجل كرامة الحياة البشرية، وفي نهاية المطاف، من أجل تحقيق العدالة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء النزاع المسلح المميت الذي اجتاحت سورية خلال السنوات الخمس الماضية وإزاء تأثيره على السكان المدنيين كافة. وندين، في ذلك الصدد، الهجمات على الأهداف المدنية والجهات الفاعلة الإنسانية، بغض النظر عن مصدرها، لأن تلك الأفعال تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

واليوم، يهدف مشروع القرار الذي اقترحتة كندا (A/71/L.39) إلى إدانة سورية، البلد العربي الشقيق، التي كان ضحية للإرهاب الهمجي والتي تكافح من أجل الدفاع عن سيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وضمن احترام حقوق الإنسان لشعبها. إننا نعتقد - كما ظلت فنزويلا تذكر في مجلس الأمن خلال العامين الماضيين - أنه بينما يجب علينا التعجيل بمعالجة الآثار الإنسانية الخطيرة للنزاع في سورية، يجب علينا كذلك أن نأخذ في الحسبان الأسباب الكامنة وراء تطورها. وتشمل تلك الأسباب الخطط الجيوسياسية لقلعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقدم مصالحها على التوصل

في الختام، أود أن أشكر الوفد الكندي الذي يسر للمفاوضات بشأن مشروع القرار الذي سنعتمده في وقت لاحق والذي تؤيده سويسرا تأييدا تاما.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): تشارك جامايكا الوفود الأخرى الترحيب بهذه الفرصة المتاحة للجمعية العامة لمناقشة الحالة في الجمهورية العربية السورية والتي هي بلا شك إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في عصرنا.

لقد صدمنا وشعرنا بانزعاج بالغ إزاء صور الدمار والمعاناة الشديدة التي يشهدها المدنيون الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين وقعوا ضحية الحرب التي اندلعت منذ أكثر من خمس سنوات. كذلك نشعر بالاستياء لتمكن مرتكبي هذه الفظائع من القيام بذلك مع الإفلات من العقاب، ونحث على إنشاء آليات قوية للمساءلة والتحقيق، ومحكمة الجهات التي يثبت انتهاكها لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن الحقائق الصارخة والمزعجة جدا تتحدث عن نفسها: أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ من الخسائر في الأرواح و ١٣,٥ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، مع تشرد حوالي ٦,١ ملايين شخص داخليا. إنها وصمة على ضميرنا أن يخفق المجتمع الدولي في إيصال الإغاثة إلى العالقين في المناطق المحاصرة والتي يتعذر الوصول إليها. إننا ننظر إلى الحالة على أنها غير مقبولة ولا يمكن السماح بها. ينبغي لنا ألا نتردد في اتخاذ الإجراءات في مواجهة حالة الجمود التي أصابت أجزاء أخرى من المنظومة الدولية بالشلل. إن من واجبنا - نحن الجمعية العامة - الوقوف والإعلان بصوت واضح وصريح أن الكيل قد طفح.

ولذلك، فإننا نحث الجمعية على المطالبة بوقف فوري للأعمال العدائية. ليس أمامنا وقت نضيقه، لا سيما ونحن نقرب بسرعة من ظروف فصل الشتاء القاسية بشكل متزايد

ونحن متأكدون من أننا سنجد دائما أن نفس الجهات الفاعلة تروج للحرب. ولذلك فإننا نرى مشروعية في الجهود النشطة التي تضطلع بها حكومة الجمهورية العربية السورية، بدعم من بلدان أخرى، في محاولة للتغلب على آفة الإرهاب وإحراز تقدم فعال في إيجاد حل سياسي، وهو الحل الوحيد الممكن. إن للشعب السوري كل الحق في الدفاع عن سلامة أراضيهِ وسيادته وحقه في تقرير مصيره، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، وعمل الفريق الدولي لدعم سورية لإيجاد حل نهائي عن طريق الحوار والتفاوض السياسي. لا يمكن الشروع في مسار حقيقي للتخفيف من المعاناة الناجمة عن الأزمة الإنسانية الرهيبة، ما لم تظهر الجهات الفاعلة ذات الصلة إرادة سياسية حقيقية للمضي قدما في هذا المسار.

ولن تؤدي القرارات المسيسة بشأن هذه المسألة في أي من هيئات الأمم المتحدة، في غياب جهود حقيقية ترمي إلى أخذ الأطراف السياسية في هذا النزاع في الاعتبار وعزم واضح على مكافحة الإرهاب، إلا إلى تقويض أي مبادرة حسنة النية على حساب السلام وإلى زيادة معاناة الناس. إن سورية اليوم، هي ضحية هذا العدوان العسكري والتلاعب السياسي. وغدا قد يقع أي بلد شقيق آخر ضحية. إن مشروع القرار A/71/L.39 يشكل سابقة سيئة.

وأخيرا، نواصل الدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لهذا النزاع الرهيب، وإنهاء التدخل الأجنبي في سورية واحترام حق شعبها في اختيار طريقه نحو السلام في المستقبل.

السيدة بحوث (الأردن): أتقدم لكم، السيد الرئيس، بوافر الشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أعرب عن تقدير الأردن لكندا على مبادرتها وعلى الجهود الكبيرة والمقدرة التي بذلتها لإصدار قرار (مشروع القرار

إلى حل سياسي حقيقي للحرب في سورية وتروج لها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبالمثل، فإننا نرفض تسييس المسألة الإنسانية، بهدف الإطاحة بالحكومة الشرعية وتقويض النسيج الاجتماعي لبلد كان تاريخيا مزدهرا ومفتوحا ومنتجا، بلد أصبح فجأة متورطا في خطط حرب الدول الكبرى التي تنتهك الاستقرار الإقليمي وتطبق اليوم معايير مزدوجة مغرضة، وتدعي أنها معايير المسؤولين عن القضية الإنسانية، بينما في هي في الواقع الأطراف الرئيسية المسؤولة عن هذه المأساة.

لقد زعزعت التدخلات العسكرية في العراق وليبيا وسورية استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معززة تمدد آفة الإرهاب، ولا سيما ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من الكيانات المرتبطة بهما. وما زال الإرهاب يمثل الشائنة الأسوأ نتيجة لهذا التدخل الأجنبي في المنطقة، وهو في الوقت نفسه، العامل الرئيسي للعنف المسلح والأزمة الإنسانية التي تسببت في مقتل الآلاف وحولت الملايين إلى لاجئين، مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن فرض الحرب في سورية وما أعقب ذلك من مأساة إنسانية عمل منحز، أضف إلى ذلك غياب الإرادة للتوصل إلى حل سياسي حقيقي. إن بعض الذين روجوا لمشروع القرار هذا يشجعون الجماعات الإرهابية سرا على تعميق مأساة السكان المدنيين العالقين في نزاع لا نهاية له. وإذا كان بلد ما يريد فعلا مساعدة الشعب السوري، فينبغي عليه وقف دعم الجماعات المتطرفة بالأسلحة والأموال. لقد أصبحت هذه الجماعات المتطرفة جماعات إرهابية تقتل وتعذب وتدمر النسيج الاجتماعي وكل شيء في متناولها في سورية، وتنشر الموت والدمار.

إننا نود أن نعقد مناقشة في الجمعية العامة بشأن جذور النزاع في الشرق الأوسط - في العراق وليبيا وسورية وفلسطين.

السياسي هو الحل الوحيد لتحقيق السلام في سورية، والذي يطلب استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية والتوصل إلى توافق بشأن العملية السياسية الانتقالية بقياده سورية، واستنادا إلى بيانات مجموعته الداعم الدولية، وبناء على مقررات مؤتمر جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ثالثا، ضرورة مضاعفة وتوحيد الجهود لمكافحة التنظيمات المتطرفة والإرهابية والقضاء عليها كداعش وجبهة النصرة وغيرها، التي تمكنت من استغلال التصدع السياسي بين الأطراف السورية واستفادت منه بشكل كبير.

ختاما، نؤكد تقدير الأردن لكافة الجهود المبذولة في مجلس الأمن، وخاصة المساعي الأخيرة لمصر ونيوزيلندا وإسبانيا، ونجدد دعوتنا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته واتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لوقف العنف وتسهيل إيصال المساعدات إلى الداخل السوري، وحث كافة الأطراف المعنية بالتراع لتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
تابعت الأرجنتين بانزعاج بالغ التطورات الجارية في الجمهورية العربية السورية منذ بداية التراع في ٢٠١١، وهي تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية خلال الأسابيع القليلة الماضية. وبناء على ذلك، وقعنا، إلى جانب ٧٣ من الدول الأعضاء الأخرى، على طلب عقد هذه الجلسة للجمعية العامة، لأننا نعتقد أنه لا يمكن أن تبقى الهيئة الأكثر ديمقراطية وتمثيلا للمنظمة صامتة. ونشكر كندا على مبادرتها القيمة والهامة، التي تؤيدها على أساس أن أهدافها إنسانية في المقام الأول.

ومن دواعي القلق الشديد أن مجلس الأمن لا يزال عاجزا عن الاتفاق على التدابير الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للسكان المدنيين السوريين. بالنسبة للأرجنتين، الآن ليس وقت المضاربة

(A/71/L.39) نأمل أن يعكس الإرادة الدولية للحفاظ على الزخم السياسي لإيجاد حل دائم للأزمة السورية.

فقد ساهم الأردن بشكل إيجابي في المشاورات التي جرت على مدار الأيام الماضية وسيدعم مشروع قرار الجمعية العامة بشأن الحالة في سورية الذي سنصوت عليه اليوم، إيمانا منا بأن هذه الجهود تكمل الجهود الأخرى التي تبذل، سواء في مجلس الأمن أو الفريق الدولي لدعم سورية أو على الصعيد الإقليمي والدولي، وكذلك انطلاقا من الحاجة الماسة لوقف إراقة الدماء وتدهور الأوضاع الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سورية.

ومن هذا المنطلق، سيستمر الأردن في دعم أي مبادرة أو مساع أخرى حميدة وجادة تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي يضمن أمن واستقرار سورية ووحدها الترابية، ويولي طموحات شعبها السياسية والعيش بكرامة، ويسهم في تحسين الأوضاع الإنسانية والقضاء على الإرهاب والتطرف فيها. وهذه هي الأهداف التي نتفق عليها جميعا ونسعى جاهدين لتحقيقها في سورية، داعين إلى تنفيذ القرار الذي سنصوت عليه اليوم، وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل ترجمة السلام الذي نسعى له إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع. أكدنا مرارا وفي العديد من المحافل الدولية على رؤيتنا الواضحة والمتوازنة إزاء حل الأزمة السورية من أجل الحد من هذه التداعيات وتجنب حدوث المزيد من المعاناة. وتستند رؤيتنا على ثلاث أولويات رئيسة تستوجب منا جميعا التركيز عليها في هذه المرحلة الحرجة وهي:

أولا، وقف الأعمال العدائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والمواد الطبية والغذائية إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها بشكل آمن وثابت ومنظم ودون عراقيل، وخاصة في مدينة حلب. ونشدد هنا على أن الأولوية القصوى هي حماية المدنيين. ثانيا، التأكيد على أن الحل

تدين الأرجنتين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وترفض بأشد العبارات الأنشطة الإرهابية للدولة الإسلامية التي نصّبت نفسها بنفسها، ولجهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية التي اعترفت بها مجلس الأمن بصفتها هذه. وفي هذا السياق، يؤكد بلدنا من جديد اقتناعه بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار القانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالمثل، أود أيضا أن أكرر مرة أخرى أن توفير الأسلحة والمواد المتصلة بها إلى أطراف النزاع وتمويل هذه الأطراف، يؤدي ببساطة إلى تفاقم المأساة التي يشهدها الشعب السوري.

نود أن نشدد على الحاجة إلى التحقيق على النحو الواجب في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة من جانب الأطراف أثناء النزاع، ومحكمة الجناة، إما من قبل السلطات الوطنية أو من قبل الآليات الدولية المعمول بها.

والأرجنتين مقتنعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الطويل الأمد الذي تشهده سورية منذ عام ٢٠١١. ولذلك، فإننا نعيد التأكيد على دعمنا القوي للجهود التي يضطلع بها المبعوث الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، والمجتمع الدولي، بما في ذلك المناقشات الجارية بين الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في السعي إلى التوصل إلى حل فوري للأزمة الإنسانية الخطيرة، وتنفيذ وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة السورية والمعارضة من أجل إنهاء النزاع السوري من خلال عملية سياسية موثوقة شاملة للجميع وغير طائفية تقودها سورية، وتتبع المبادئ التوجيهية التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

السياسية أو توجيه أصابع الاتهام، ولكنه وقت اتخاذ إجراءات صارمة وفقا للمسؤولية الملقاة على عاتق المجلس، وخاصة على الأعضاء الخمسة الدائمين. يجب أن تبعث الجمعية العامة رسالة واضحة وقوية إلى أطراف النزاع بشأن ضرورة التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مراعاة التمييز الضروري بين المقاتلين والمدنيين. وفي الوقت نفسه، يجب على الجمعية العامة طلب تأكيدات بأنه ستتاح فرصة وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع مناطق النزاع بشكل فوري ومن دون عوائق، بما في ذلك المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل حلب، التي كانت مسرحا للقتال الشديد والقصف خلال الأسابيع العديدة الماضية.

وعلى الرغم من أننا نرحب بأي مبادرة - حتى لو كانت لبضع ساعات فقط - للتخفيف من معاناة السكان المدنيين، الذين هم الأكثر تضررا من النزاع، فإننا مقتنعون بضرورة الوقف غير المشروط لإطلاق النار بدلا من الهدن المؤقتة، الأمر الذي يتيح الوقت لتسريع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

تدين الأرجنتين أعمال العنف والإرهاب والهجمات العشوائية التي ترتكب ضد السكان المدنيين، بما في ذلك ضد المستشفيات والمدارس وقوافل المعونة الإنسانية، فضلا عن استخدام الأسلحة الكيميائية، على نحو ما أفادت به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى الوضع غير المحتمل بشكل كامل في جميع أنحاء سورية. وفي هذا الصدد، نلاحظ المسؤولية الملقاة أساسا على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية لحماية شعبها وفقا للقانون الدولي، وكذلك ضرورة احترام جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

معالجتها أولاً وقبل كل شيء من جانب المجتمع الدولي. ويتحمل المتشددون والإرهابيون الذين سمح لهم بالدخول إلى سوريا، وفي معظم الأحيان بسبب التراخي في مراقبة الحدود، وتدعمهم بعض البلدان الأجنبية، المسؤولية عن الحالة الصعبة للغاية والكارثة الإنسانية المستمرة.

ومرة أخرى من الحقائق الثابتة أن عددا من الجماعات الإرهابية المسلحة، مثل داعش، وجبهة النصرة وجيش الفتح، ظلت نشطة في سوريا وفي السيطرة على الأرض. وأدى احتلالها لبعض المناطق ذات الكثافة السكانية في تلك الدولة الزميلة العضو في المنظمة إلى تفاقم الحالة. وما فتئت الإجراءات التي تتخذها تلك الجماعات المصدر الرئيسي لمعاناة المدنيين ولا تزال تشكل تحديا هائلا للعمليات الإنسانية. فقد نشرت هذه الجماعات الرعب والخوف فيما بين السكان، وبعض أفراد السكان استخدموا بالقوة كدروع بشرية. وتنشئ سيطرة الجماعات المتهورة على الأرض، أينما تحصل، تهديدات رئيسية ويمكن أن تشعل أزمة إنسانية. وذلك جوهر المشكلة التي نواجهها في سوريا.

وبالنظر لتلك الحقيقة الثابتة، أود أن أوجه سؤالاً إلى مقدمي مشروع القرار الرئيسيين. ويمكن أيضاً توجيه السؤال إلى ممثل المملكة المتحدة وأعضاء وفد بلده، الذين يلقون باللائمة على الآخرين على مكافحتهم للإرهاب. ماذا كانوا سيفعلون لو كان جزء من الأرض الخاصة بهم محتلا من جانب جماعات إرهابية مماثلة؟ أولن يتخذوا إجراء عسكريا لطرد هذه الجماعات؟

وبغية حل الأزمة في سوريا، فإننا بحاجة إلى وضع حد للأنشطة الإرهابية، وفي الوقت نفسه مواصلة بذل جهودنا للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وبقيادة سورية ومملكية سورية على سبيل الحصر تقوم على أساس الحوار فيما بين السوريين بدون شروط بهدف إنهاء الأعمال القتالية وإرساء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.39، المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية"، بصيغته المصوبة شفويًا.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقد طلبت وفود أربعة التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت: جمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، وترينيداد وتوباغو، والاتحاد الروسي. ومراعاة للوقت، سوف أفترض أن الجمعية ترغب في استكمال القائمة. تقرر ذلك.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن مشروع القرار A/71/L.39، بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، أحادي الجانب ومجاف للحقيقة على أرض الواقع في سوريا. ونتفق على أن الحالة في الجمهورية العربية السورية ما برحت منذرة بالخطر منذ عدة سنوات وأن الحالة الإنسانية ظلت متدهورة. كما نتفق تماما على أن على المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة، أن يفعل كل ما بوسعه لمعالجة الأزمة الإنسانية في سوريا.

ومن بداية الأزمة، ما فتئت إيران، عن طريق جمعيتها للهلل الأحمر، تشارك بفعالية في العمليات الإنسانية في سوريا. وستواصل إيران، آخذة بعين الاعتبار الالتزامات الدولية والأخلاقية، مساعدة السوريين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك، فإن من الواضح أن الأزمة لا تمثل سوى الأثر وأن مشروع القرار يلتزم الصمت تماما إزاء السبب الجذري. ومن الحقائق الثابتة أن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف هما السببان الجذريان للكوارث. وتلك هي المسألة التي ينبغي

الذي تهدده وما زالت تهدده العمليات العسكرية التي تشنها السلطات السورية وحلفاؤها.

وبناء على ذلك، وبالرغم مما لدينا من تحفظات على القرار، فإن وفد بلدي سيصوت مؤيدا لهذا القرار. وسنبحث في أقرب وقت ممكن مع كل الأصدقاء كيفية تلافى أوجه النقص والضعف في القرار.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية):
تود ترينيداد وتوباغو أن تقدم التعليق التالي للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/71/L.39، المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية".

إن ترينيداد وتوباغو حافظت على موقف قائم على المبادي إزاء مشاريع القرارات الخاصة ببلدان محددة المعروضة على الجمعية العامة. وبالرغم من أننا حدنا عن هذا الموقف أحيانا، فإن لدينا سجلا منظما بعناية بشأن التصويت على القرارات الخاصة ببلدان محددة في الجمعية العامة.

وفي ذلك السياق، تود ترينيداد وتوباغو أن تعرب عن تحفظاتها فيما يتعلق بالإشارات إلى السلطات السورية في مشروع القرار المعروض علينا. وبصرف النظر عن إشكالية الإشارات إلى السلطات السورية، فضلا عن موقف بلدي القائم على المبادئ إزاء القرارات التي تخص بلدانا محددة، فإننا نفضل أن يكون لدينا قرار كثر توازنا ويشير إلى جميع الأطراف المعنية للتراع.

كما أن موقف ترينيداد وتوباغو إزاء مشروع القرار يسترشد بمسؤوليتها المشتركة، باعتبارها جزءا من المجتمع الدولي، عن اتخاذ إجراء في مواجهة الأزمات من قبيل الأزمة الإنسانية المستفحلة في سوريا.

وتلك المسؤولية تشمل المسؤولية عن حماية السكان من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي هذا

السلام والهدوء. وينبغي أن يسير هذان الإجراءان جنبا إلى جنب. إن مشروع القرار يلتزم الصمت تماما بشأن هاتين الضرورتين الرئيسيتين. ولذلك، فإننا سوف سنصوت معارضين لمشروع القرار.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع الإنساني الخطير في سوريا، وما يتعرض له الشعب السوري من قبل السلطات السورية وحلفائها من عمليات قتل جماعي وتشريد وحصار وغير ذلك من الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية، وتشكل جرائم ضد الإنسانية ينبغي التصدي لها ومواجهتها وإيقافها عند حدها.

ويقدر وفد بلدي الجهود التي بذلتها الدول المقدمة للقرار، وبخاصة كندا، في سبيل إعداد مشروع القرار (A/71/L.39). كما نقدر حسن النوايا الذي صاحب مسيرة المشاورات حول هذا القرار. بيد أننا، وبكل أسف، نجد أن المحصلة النهائية للقرار لم ترتق إلى مستوى معاناة الشعب السوري، ولم تميز بما فيه الكفاية بين الجلاد والضحية، ولم توضح بجلاء مسؤولية السلطات السورية وحلفائها عما يرتكبونه من جرائم، بما في ذلك القصف الجوي للمناطق السكنية وللمدنيين العزل والحصار والتجويع واستخدام الأسلحة الكيميائية وتشريد الملايين من الناس.

وبذلك فإن هذا القرار لا يمكن أن تبرأ به الذمة أمام الله، ثم أمام المجتمع الدولي والشعب السوري الصامد. ومع تقديرنا لهذه الجلسة، التي خصصت لمناقشة الشأن السوري، فإننا نرى أن ما آلت إليه الأوضاع المأساوية في حلب وما اتضح جليا من عجز مجلس الأمن عن معالجة الموقف واتخاذ القرارات الفعالة بشأنه بسبب حق النقض (الفيتو) الروسي - الصيني المزدوج، يستوجب علينا ضرورة عقد جلسة استثنائية طارئة تتولى فيها الجمعية العامة مسؤولية حماية الأمن والسلم

السيدة بولارد (وكيلة الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/71/L.39: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كيريباس، لا تيفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردى، الكامبيون، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس،

الصدد، نرى أن خطورة الحالة قيد النظر تبرر الخروج عن الموقف المبدئي لهذا البلد بشأن مشاريع القرارات المتعلقة ببلدان معينة المعروضة على الجمعية العامة. لذلك، ستصوت ترينيداد وتوباغو مؤيدة لمشروع القرار A/71/L.39.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يسعني إلا أن أعلق بإيجاز على البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة. يفضل وفد الولايات المتحدة الانخراط في الخطاب العدواني، مراهنا على استمرار التصعيد في المنطقة المحيطة بحلب، دون أي اعتبار لمصير سكانها من المدنيين. لقد كان وفد الولايات المتحدة من تنصل من اقتراح قدمه وزير خارجية الولايات المتحدة إلى وزير خارجية بلدنا في ٢ كانون الأول/ديسمبر. ولقد كان وفد الولايات المتحدة من أفسد عقد اجتماع للخبراء كان قد وافق عليه وزيرنا بلدينا، مفضلاً الدخول في عرض دعائي مذبذب ومفيد في مجلس الأمن.

وبدلاً من الانخراط في الدعاية بشأن حلب، ينبغي لوفد الولايات المتحدة في الواقع أن يشرح ما يحدث تحت قيادة الولايات المتحدة في المنطقة المحيطة بالموصل، وما حدث تحت قيادة الولايات المتحدة في الفلوجة. وكان يمكن لوفد الولايات المتحدة أن يستخلص استنتاجات من سياسته الكارثية في العراق وليبيا وسورية، تلك السياسة التي دفع سكان تلك البلدان وسكان بلدان أخرى تبعد عنها كثيراً، وسيواصلون دفع ثمن باهظ جداً لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين، تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.39، المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية"، بصيغته المصوبة شفويًا.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

ناميبيا، نيبال، نيجيريا، باكستان، الفلبين، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، طاجيكستان، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام

اعتمد مشروع القرار A/71/L.39، بصيغته المصوبة شفويًا، بأغلبية ١٢٢ صوتاً مقابل ١٣، مع امتناع ٣٦ عضواً عن التصويت (القرار ١٣٠/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بعض من الأدب قد يفيدنا في فهم هذا المشهد السوريالي. يقول الفيلسوف نيتشه: "أحياناً لا يرغب الناس في سماع الحقيقة لأنهم لا يريدون أن تتحطم أوهامهم". ويقول الروائي مارك توين: "خداع الناس أسهل من إقناعهم بأنه قد تم خداعهم". أما شخصيتنا العربية الإسلامية الكبيرة الإمام علي بن أبي طالب فقد قال كلاماً أصبح حكمة للجميع وهي عندما قال: "يا حق! لم تترك لي صاحباً".

أتوجه بالشكر لوفود الدول التي اختارت أن تقف باستقلال إلى جانب القانون الدولي، وألا تكون ألعوبة بيد الآخرين. دول قبضت بملء يديها على جمر الحق حين اختارت أن تحترم الميثاق ومبادئه ومقاصده، وأن تصوت معارضة لمشروع القرار الجائر أو أن تمتنع عن التصويت عليه. إن وفد بلادي يعبر عن أسفه لاعتماد الجمعية العامة هذا القرار المسيس وغير التوافقي والذي يخالف أحكام الميثاق كما أشرت في بياني الافتتاحي.

وأؤكد هنا على أن بيانات بعض الدول قد جاءت لتؤكد ما جاء في بياني من أن هذه الوفود لا تأبه بالوضع الإنساني في

هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كيريباتي، الكويت، لاتفيا، ليريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، عُمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن، زامبيا

المعارضون:

بيلاروس، دولة بوليفيا متعددة القوميات، بروندي، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، جنوب السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، إكوادور، إثيوبيا، فيجي، غينيا - بيساو، الهند، العراق، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، مدغشقر، مالي، منغوليا، موزامبيق، ميانمار،

وفشلهم وانكسارهم. فلعبتهم الدموية الإرهابية في سورية وفي حلب، بطبيعة الحال، قد انتهت. وأن أوان الإقرار بالخسارة. الخسارة التي لن يجربها اللجوء إلى تقديم مشروع قرار تافه وسخيف وظالم ومسيس كالذي حدث اليوم. وأؤكد للجميع أن ما من أحد راهن على استخدام الإرهاب كسلاح سياسي إلا وخسر الرهان وارتد عليه بكل ما أوتي من شر.

السيدة تشارتسون (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العامة الرسمية من غير إبطاء لمعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة التي تواجه الشعب السوري، وهي مسألة هامة، ثمة دور أساسي ومسؤول فيها للأمم المتحدة ككل. إن التراع المسلح وتصاعد العنف اللذين نشهدهما قد أحدثا خسائر غير مسبوقة في صفوف المدنيين في حلب وفي أماكن أخرى في سورية. ولهذا السبب، نظرت تايلند بعناية في القرار 71/130 الذي قدمته كندا.

إن دعمنا للقرار يجسد شعور تايلند بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية، ويعبر عن تضامنا مع أولئك الذين ما زالوا يواجهون الدمار جراء الأزمة المستمرة، ولا سيما المدنيين في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها وأولئك الذين يحتاجون إلى اهتمام طبي ومساعدة بصورة عاجلة.

ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تنقيد بالقانون الدولي الإنساني وتحترمه، بغض النظر عن ميولها السياسية. ونحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية والعنف وعلى حماية المدنيين وتقليل إلحاق الضرر بهم إلى أدنى حد من خلال إنهاء جميع أشكال الحصار ومنع الهجمات العشوائية ضد المدنيين والممتلكات المدنية وإتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها.

وإذ يستمر التراع في سنته السادسة، من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي

سورية، وأن هدفها الحقيقي هو مدّ يد العون السياسي، عبر منابر مختلفة منها الأمم المتحدة، لتنظيم جبهة النصر الإرهابي ولتنظيمات الإرهابية الأخرى التي تدعمها هذه الدول إياها، وذلك لتغطية على استمرار حكومات وفود هذه الدول في تقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي والإعلامي للجماعات الإرهابية المسلحة التي وظفها رعاها لقتل أبناء الشعب السوري وتدمير ما بنوه على مدى عقود طويلة، وذلك بما يخدم مصالح إسرائيل المتمثلة في قتل السلام وشرعنة الاحتلال والاستيطان.

ولذلك نرى تحالفا شيطانيا مشينا لأصحابه بين إسرائيل، من جهة ورعاها من جهة أخرى، وحلفائها القداماء والجدد من ناحية أخرى. إن كل المحاولات المستميتة لتشويه الحقائق بالاعتماد على فبركة التقارير واستغلال منصة الأمم المتحدة، خدمة لأجندات تدميرية، لن تثني حكومة الجمهورية العربية السورية وحلفاءها عن الاستمرار في مكافحة الإرهاب وعن السعي لتخليص السوريين جميعا من ويلات هذه الآفة، التي عملت هذه الدول نفسها على خلقها واحتضانها ورعايتها حتى باتت تهدد العالم بأسره.

كما أننا نعد الشعب السوري، الذي حاولت هذه الدول أن تغتال أحلامه ومستقبله، بأننا لن نخذله وأن حكومتنا وجيشنا وحلفاءنا سيعيدون الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار لكل شبر في سورية. وعملية إعادة البناء هذه لن يشارك فيها أي راع للإرهاب. ختاماً، أود أن أطمئن رعاة الإرهاب في حلب بأن الجيش السوري قد حرر، حتى الآن، ٩٣ في المائة من المناطق التي كان يسيطر عليها الإرهابيون في مدينة حلب، وأن لعبتهم الدموية تلفظ أنفاسها الأخيرة وأن تحرير كامل التراب الحلبي سيحدث في القريب العاجل. ونصيحي لرعاة الإرهاب والإرهابيين في حلب، أن يبحثوا عن جدار يكون عليه كالأطفال المعاقين ويعلقون عليه إحباطهم

امتثالا صارما للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، ينبغي أن تيسر الأطراف وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

كما نشدد تشديدا قاطعا على ضرورة تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة. ونأمل أن تساعد هذه المبادرة للجمعية العامة في التغلب على الاستقطاب الحالي الذي يسبب الشلل لمجلس الأمن فيما يتعلق بسوريا، بدلا من إطالة أمده.

وجدد وفد بلدنا التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للنزاع يستلزم إجراء عملية سياسية تقودها سوريا، وتهدف إلى إرساء نظام للحكومة ذي مصداقية، وشامل للجميع وغير طائفي وصياغة دستور جديد، على نحو ما يتطلبه قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وبالرغم من أن وفد بلدنا يؤيد نص القرار في مجموعه، فإننا نعتقد أن بعض الفقرات يمكن اعتبارها انتقائية، لأنها تصور الحكومة السورية بوصفها الطرف الوحيد المسؤول عن أصل النزاع واستمراره. إن لغة القرار لا تعجز عن عكس مدى تعقيد المسألة الإنسانية في سوريا فحسب، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار العديد من الجهات الفاعلة المعنية الخارجية، ولكنها أيضا ليست مناسبة لهدف القرار الإنساني في المقام الأول.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): اتخذت الصين دائما نهجا متحليا بالمسؤولية نحو المسألة السورية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبإيجاد حل سياسي للمسألة السورية. وترى الصين أنه، في ضوء الحالة الراهنة، على جميع الأطراف أن تركز جهودها على استراتيجية المسارات الأربعة وهي: استئناف

استنفاد جميع قنوات الحوار، بهدف تحقيق تسوية سياسية سلمية ودائمة للأزمة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد جرى الإعراب عن موقف أوروغواي فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في سورية في مناسبات عديدة خلال الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن، حيث نشغل مقعدا غير دائم. وقد قررنا تأييد القرار 71/130، إذ أننا نعلم أن المطلوب الآن هو قرار واضح وموجز، يضمن وقفا عاجلا للأعمال العدائية وإمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية وحماية المدنيين ورفع جميع أشكال الحصار، بغرض المضي قدما، فيما بعد، صوب التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وفي ذلك الصدد، فإن أوروغواي تؤيد فقرات القرار التي تهدف إلى تخفيف حالة الشعب السوري البائسة. غير أنه لا يمكن لبلدي أن يؤيد معظم فقرات الديباجة، إذ أنها لا تعزز أهداف القرار، بل تعمل على تسييس نتائج التفاوض. وبذلك، فإنها تعرض صورة لا تعبر تماما عن حقائق النزاع. ولذا، فإننا لا نتفق مع مضمون الفقرات من الخامسة إلى العشرين من الديباجة ونعرب عن تحفظاتنا بشأنها.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفدي الأرجنتين والبرازيل، أود أن أعلن تصويتنا على القرار 71/130 الذي اتخذته الجمعية للتو.

لقد صوت وفدا بلدنا مؤيدين للقرار لأننا نعتقد أنه، عندما تواجه الجمعية العامة وقائع معروفة للجميع، فإنه يجب عليها أن تبعث برسالة قوية وواضحة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية المأساوية الناجمة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية.

وتماشيا مع هدفه الإنساني، يدعو القرار إلى وقف فوري لأعمال القتال، ويجدد التأكيد على أن على الأطراف أن تمتثل

لتزويد جميع الأطراف بالأسلحة، ونأمل أن يقدم تقرير الأمين العام الذي طلبته الجمعية العامة توصيات عملية بشأن حماية السكان المدنيين والهيكل الأساسية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس.

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار الذي اتخذ اليوم 71/130، المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية"، وهو يود أن يعلل موقفه.

فمنذ آذار/مارس ٢٠١١، ظلت إندونيسيا ثابتة في مناشدتها ودعواتها المتكررة لجميع الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية إلى حل المسائل السياسية سلميا بالحوار والتفاوض، بدلا من اللجوء إلى القوة والعنف، لأننا نعتقد أنه لا يوجد أي حل عسكري للتراع. وفي القيام بذلك، دعت إندونيسيا المجتمع الدولي إلى احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدها وسلامة أراضيها، وفي الوقت نفسه مناشدة الأخيرة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والوفاء بالتزاماتها بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ومن دواعي الأسف أن الحالة في سوريا لم تتحسن بعد. بل في الواقع ازدادت سوءا. ولا تزال إندونيسيا تشعر بانزعاج بالغ من التطورات التي تؤثر على المدنيين وخسارة الأرواح البشرية. ونحث جميع الأطراف على إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والكف عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، الذي يعد انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف. وفي ذلك الصدد، فإن من شأن الأنباء الأخيرة عن تعليق الأنشطة العسكرية في حلب أن تمثل خطوة أولى في إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية والطبية إلى السكان المدنيين في المناطق المحاصرة. ومرة أخرى نحث على وقف جميع الجوانب للأعمال القتالية، وعلى إيصال الإغاثة الإنسانية.

وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية لوقف إطلاق النار، والتعاون بشأن مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدة الإنسانية.

ولن تؤدي ممارسة الضغط بصورة انفرادية وتسييس المسائل الإنسانية سوى إلى زيادة تصعيد الحالة. وفي الوقت نفسه، فإن الصين تشير على عدد صغير من البلدان بإهاء ممارسة انتقاد المواقف المشروعة للبلدان الأخرى وببذل جهود حقيقية للمساعدة على التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت شيلي مؤيدة للقرار 71/130، المعنون "الحالة في الجمهورية العربية السورية". وفعلت ذلك لأن للقرار هدف إنسانيا، على النحو المحدد في منطوقه، الذي يركز على حماية السكان المدنيين والسماح بإمكانية الوصول للأغراض الإنسانية، ويدعو إلى الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. بيد أننا لا نوافق على إدراج عناصر ذات طابع انتقائي في الديباجة بشأن منشأ الصراع، أو على المصطلحات التي استخدمت للإشارة إلى بعض الأطراف، لأنها لا تسهم في تعزيز التفاهم اللازم للحصول على استجابة إنسانية.

إن إيجاد الحل السياسي والحوار السياسي هما السبيل الوحيد لمعالجة الأزمة الإنسانية. ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن السكان المدنيين، بمن فيهم الملايين من الفتيان والفتيات، ظلوا الأشد تضررا خلال سنوات التراع. كما لا يمكننا التفكير في إرساء السلام الدائم بدون تحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة. ونشدد على أن أي مسعى لمعالجة الحالة الإنسانية لن يكون كافيا إذا لم نضمن، في الوقت نفسه، إجراء عملية سياسية شاملة للجميع ويقودها السوريون أنفسهم. مع ذلك، سيظل الحل السياسي بعيد المنال ما دامت عسكرة التراع مستمرة. ولذا، فإننا ندعو بشكل قاطع إلى وضع حد

وكانت إندونيسيا تأمل بتقديم نص أكثر إنجازاً وتوازناً من شأنه إعطاء أولوية عاجلة لوقف النزاع والأعمال العدائية، وللسماع بإيصال المساعدة الإنسانية والاستئناف الفوري لعملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية بهدف تشكيل حكومة من شأنها إرساء النظام وتعزيز السلام التي طال انتظاره للشعب السوري في البلد. وبالرغم ذلك، وبروح المشاركة البناءة، وبغية التوصل إلى حل ممكن للحالة الراهنة في سوريا، وبخاصة من أجل تخفيف محنة السكان المدنيين السوريين، لا سيما النساء والأطفال، فإن إندونيسيا انضمت إلى النداء الدولي من أجل تسوية الحالة في سوريا بالتصويت مؤيدة للقرار.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن النزاع الذي طال أمده، مما تسبب في خسائر لا تحصى وإصابات وأضرار للشعب السوري، كان يمكن حله منذ فترة طويلة لو أظهر مجلس الأمن قيادته وأوفى بالتزاماته من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يقترب الوقت من الساعة ١٣/٠٠، وما زال لدينا ١٢ من المتكلمين الآخرين الذي يرغبون في تعليل تصويتهم. ولذلك، سنواصل العمل بعد ظهر هذا اليوم الساعة ١٥/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.